



جامعة آل البيت

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

قسم التمويل والمصارف

دور أدوات السياسة النقدية الكمية في سلامة القطاع المصرفي الأردني

THE ROLE OF QUANTITATIVE MONETARY POLICY TOOLS
IN THE SAFETY OF THE JORDANIAN BANKING SECTOR

إعداد الطالب

محمد سعد أنور البطاينة

1570503002

إشراف

الأستاذ الدكتور جمعه عباد

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التمويل والمصارف

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

الفصل الصيفي 2017/2018 م

تفويض

أنا الطالب: **محمد سعد أنور البطاينة**، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ رسالتي للمكتبات والمؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

الاسم: محمد سعد أنور البطاينة

التوقيع:

التاريخ: / / 2018 م

نموذج إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليمات

الرقم الجامعي: 1570503002

أنا الطالب: محمد سعد أنور البطاينة

التخصص: التمويل والمصارف

الكلية: الاقتصاد والعلوم الإدارية

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها، السارية المفعول بها والمتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

دور أدوات السياسة النقدية الكمية في سلامة القطاع المصرفي الأردني

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية، كما أنني أعلن بأن رسالتي غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية وتأسيساً على ما أتقدم فإنني أتحمّل المسؤولية بأنواعها كافة في ما لو تبين غير ذلك ما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم والاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب: التاريخ : / / 2018 م

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة:

دور أدوات السياسة النقدية الكمية في سلامة القطاع
المصرفي الأردني

THE ROLE OF QUANTITATIVE MONETARY POLICY
TOOLS IN THE SAFETY OF THE JORDANIAN BANKING
SECTOR

وأجيزت بتاريخ: / / ٢٠١٨م

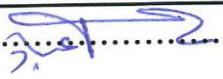
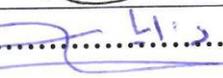
إعداد الطالب

محمد سعد أنور البطاينة

إشراف

الأستاذ الدكتور جمعه عباد

أعضاء لجنة المناقشة

التوقيع	الاسم
.....  (مشرفاً ورئيساً)	الأستاذ الدكتور جمعه عباد
.....  (عضواً)	الأستاذ الدكتور حسين الزيود
.....  (عضواً)	الدكتور غازي الرقيبات
.....  (عضواً خارجياً)	الدكتور إياد ملكاوي

الإهداء

إلى من غرس في نفسي بذرة التقدم والنجاح وسقاها بفتحها عبد
السنيه حباً وعظفاً وحماها من الرياح حتى باتت شجرة مثمرة تطيب
للعابريه، إلى والدي الطيب حفظك الله يا نور الحياة، إلى الحبيبة التي تنيد
دربي وتحرسني بعين الله طوال عمري بنور دعائها، أمي ومنه غير أمي ليس
هناك فرحة ولا بسمة فالنجاح والفرح لا يكتمل إلا بنظرانك لي تباركتي.

إلى الأصدقاء الذين لم أشعر يوماً بأن أمي لم تنجبهم (أيمه عليان،
أبي خالتي الحبيب الدكتور خالد البطاينة، محمد شهابيات، سليم مريان، زايد
علاونه، ثاني أبو الرب) شكراً من أعماق قلبي لك ما قدمتم لي من دعم حتى
وصلت لهذه اللحظة، نعم أنتم أهل الشكر والوفاء.

الشكر والتقدير

لا يسعني وقد انتهيت من إعداد هذه الرسالة إلا أن اعترف لكل ذي فضل علي بفضلته،
فإن أهل الفضل والعطاء هم أهل الشكر والثناء.

أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الدكتور جمعه عباد الذي منحني شرفاً بالإشراف على رسالتي، وقدم لي من وقته وعلمه وخبراته الشيء الكثير، كما وأتقدم بالشكر والعرفان لأعضاء لجنة المناقشة أساتذتي الكبار الأستاذ الدكتور حسين الزيود والدكتور غازي الرقيبات اللذين كان لهم الفضل بالعلم والانجاز المتواضع أمام علمهم وخبرتهم الذي توصلت إليه ، كما وأتقدم بجزيل الشكر للدكتور اياد ملكاوي لتكرمه بعضويته مناقشاً خارجياً لهذه الرسالة .

وأتقدم بجزيل الشكر من أساتذتي الكبار أعضاء الهيئة التدريسية في قسم التمويل والمصارف وكلية الاقتصاد متكاملة وكل من تفضل ومد لي يد العون والمساعدة في إتمام هذه الرسالة.

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
ب	تفويض
ج	إقرار والتزام بأنظمة وتعليمات جامعة آل البيت
د	قرار لجنة المناقشة
هـ	إهداء
و	شكر وتقدير
ز	قائمة المحتويات
ط	قائمة الجداول
ي	الملخص باللغة العربية
ك	الملخص باللغة الإنجليزية
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	
1	المقدمة
2	مشكلة الدراسة
2	أهمية الدراسة
3	أهداف الدراسة
3	فرضيات الدراسة
4	أسئلة الدراسة
4	مجتمع الدراسة
4	منهجية الدراسة
5	النموذج القياسي
6	متغيرات الدراسة
الفصل الثاني: الإطار النظري	
7	نظرة عامة على البنوك المركزية
8	ماهية البنوك المركزية
9	وظائف البنك المركزي
12	السياسة النقدية
18	أهداف الاستقرار المصرفي

الصفحة	الموضوع
25	السياسة النقدية في الأردن
27	تطورات القطاع المصرفي الأردني
الفصل الثالث: الدراسات السابقة	
32	• الدراسات العربية
35	• الدراسات الأجنبية
الفصل الرابع: منهجية الدراسة واختبار الفرضيات والنتائج والتوصيات	
38	منهجية الدراسة
38	مصادر جمع المعلومات
39	الاختبارات المستخدمة
45	نموذج الدراسة
46	فرضيات الدراسة
48	النتائج
49	التوصيات
50	قائمة المراجع

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
42	اختبار فيليبس بيرن (PP) واختبار ديكي فولر المطور (ADF)	.1
43	نتائج اختبار الارتباط الذاتي	.2
43	نتائج اختبار تجانس التباين	.3
44	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي	.4
44	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي	.5
45	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي	.6
47	نتائج الانحدار المتعدد	.7

دور أدوات السياسة النقدية الكمية في سلامة القطاع المصرفي الأردني

إعداد الطالب

محمد سعد أنور البطاينة

إشراف

الأستاذ الدكتور جمعه عباد

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور أدوات السياسة النقدية الكمية في سلامة القطاع المصرفي الأردني ممثلة بمؤشر كفاية رأس المال للبنوك التجارية في الأردن للفترة (2003-2016)، من خلال استخدام اختبارات التكامل المشترك، فمن أجل اختبار سكون السلاسل الزمنية تم استخدام اختباري ديكي- فولر وفيلبس تيرون، وتم التوصل إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لأدوات السياسة النقدية الكمية في سلامة القطاع المصرفي الأردني، وبالتالي يتم رفض الفرضية الرئيسية بعدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين أدوات السياسة النقدية الكمية على سلامة القطاع المصرفي الأردني، وقبول الفرضية البديلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية لأدوات السياسة النقدية الكمية على سلامة القطاع المصرفي الأردني، ورفض الفرضية الفرعية الأولى بعدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لسعر إعادة الخصم على سلامة القطاع المصرفي الأردني، وقبول الفرضية البديلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية لسعر إعادة الخصم على سلامة القطاع المصرفي الأردني، ورفض الفرضية الفرعية الثانية بعدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة الاحتياطي الإلزامي على سلامة القطاع المصرفي الأردني، وقبول الفرضية البديلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة الاحتياطي الإلزامي على سلامة القطاع المصرفي الأردني، وعلى ضوء النتائج أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات كان منها الاعتماد على سعر الخصم المحدد من قبل البنك المركزي بسعره المنخفض مقارنة بمصادر التمويل الأخرى لتلبية رغبات العملاء والتوسع في عمليات منح القروض.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، القطاع المصرفي، كفاية رأس المال.

The Role of Quantitative Monetary Policy Tools In The Safety Of The Jordanian Banking Sector

Under the instruction of

Prof. Dr. Jumah Mahmoud Abbad

By

Mohammad Saad Anwar al-Batayneh

Abstract

The aim of this study was to describe the role of quantitative monetary policy instruments in the banking sector in Jordan, Represented by the capital adequacy index of commercial banks in Jordan for the period (2003 -2016), by using the Co-integration tests. The Dickey-Fuller and Phillips – Perron tests was used in order to test the analysis of stationary time series which led to found effect with statistical significance impact for the quantitative monetary policy tools in the safety of the Jordanian banking sector, The main hypothesis was rejected because there was no statistically significant effect between quantitative monetary policy tools of the safety of the Jordanian banking sector , The alternative hypothesis was accepted because the existence of a statistically significant impact on the quantitative health policy instruments on the integrity of the Jordanian banking sector also The first sub-hypothesis was rejected because there was no statistically significant effect of the re-discount price on the integrity of the Jordanian banking sector and that's why The alternative hypothesis was accepted because it has a statistically significant effect of the re-discount price on the integrity of the Jordanian banking sector ,in addition to all of that , the second branch hypothesis was rejected because there was no statistically significant effect of the mandatory reserve on the safety of the banking sector, And accepted the alternative hypothesis because there was existence of a statistically significant effect of the mandatory reserve ratio on the integrity of the Jordanian banking sector.. Based on the results of this study we recommends to rely on the discount price which set by the central bank at a low price compared to other sources of financing to execute customers requests and expanded on granting loans .

The Keywords: Monetary Policy, Banking Sector, Capital Adequacy.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المقدمة:

يُعد القطاع المصرفي من أهم العناصر المركبة للنظام المالي في الاقتصاد وحيث أن البنك المركزي هو الجهة المنوطة بالرقابة على القطاع المصرفي ومراقبة أعماله لجعلها تتناغم مع أهدافه التي من شأنها تحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار النقدي للدولة والحفاظ على مستوى تضخم منخفض ومستقر، فإنه يستخدم في تحقيق أهدافه أدوات السياسة النقدية والتي تعرف بأنها مجموعة الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي للمحافظة على عرض النقد تكفلاستقرار الأسعار داخل الاقتصاد الوطني والتي تتضمن: سعر إعادة الخصم، عمليات السوق المفتوحة، نسبة الاحتياطي القانوني حيث أن البنك المركزي يجب أن يتمتع بالاستقلالية في اتخاذ قراراته من قبله حتى تحقق تلك أهدافها بفعالية وتمتاز بالنجاح إذ أن استخدام أي أداة من أدوات السابقة بشكل غير مستقل في اتخاذ القرار سيعرض الجهاز المصرفي والاقتصاد ككل للخطرنتيجة تولد عدم المصداقية والثقة بقرارات البنك المركزي لدى البنوك والتذبذب في أسعار الفائدة وانعكاسه بعدم استقرار في أسعار الصرف وبالتالي عدم قدرة المستثمرين أصحاب المشاريع على وضع خطط التوسع الاستثمارية وسيؤدي إلى خروج بعض الشركات من السوق ومما يولد أيضا البطالة وبالتالي فإن أي قرار خاطئ في إدارة السياسة النقدية سوف يؤدي إلى جعل البنك المركزي يعاكس أهدافه ويصبح عنصر إسهام في زعزعة الاستقرار النقدي للدولة وإذا تم استخدام أدوات السياسة النقدية بشكل صحيح ومستقل يمكن له أن يسهم في تحقيق قطاع مصرفي قوي قادر على مواجهة المخاطر والعمل ضمن أهداف البنك المركزي في تعزيز الاستقرار النقدي.

مشكلة الدراسة:

تبين وجود شكوى من قبل البنوك التجارية الأردنية أظهرت أثر سلبي لتطبيق بعض أدوات السياسة النقدية الكمية على أداء البنوك التجارية؛ وحيث أن البنك المركزي الأردني هو الجهة المنوطة بالحفاظ على الاستقرار النقدي في الأردن من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية والتي تؤثر في العمليات الائتمانية للبنوك التجارية وتتحكم في النقد المعروض داخل الأردن لجعل القطاع المصرفي يسهم بفاعلية في تعزيز الاستقرار النقدي والحفاظ على نظام مصرفي آمن في ظل مواجهة التقلبات الاقتصادية وتطبيق ادوات السياسة النقدية الكمية التي تحد من قدرة المصارف على التوسع في منح الائتمان وقد تقودها إلى التوسع في ذلك ، لذلك سوف نقوم بدراسة دور أدوات السياسة النقدية الكمية في تحقيق الاستقرار في الجهاز المصرفي الأردني خلال الفترة الزمنية ما بين عام (2003- 2016).

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في تركيزها على دور أدوات السياسة النقدية الكمية على بعض مؤشرات استقرار الجهاز المصرفي الأردني حيث ركزت أغلب الدراسات السابقة على آليات تطبيق السياسة النقدية ومرونتها وانعكاساتها على جوانب أخرى في الاقتصاد بينما هذه الدراسة ركزت على مؤشرات كفاية رأس المال لدى البنوك التجارية كمؤشر لقياس سلامة الجهاز المصرفي الأردني.

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى التعرف على الدور الذي تقوم به أدوات السياسة النقدية الكمية في إيجاد جهاز مصرفي سليم وآمن ويمتاز بالاستقرار.

فرضيات الدراسة:

إن للسياسة النقدية بأدواتها الكمية والتي يمارسها البنك المركزي الأردني على القطاع المصرفي تأثيراً على مؤشرات سلامة واستقرار هذا القطاع، في هذا الجزء سنقوم باختبار الفرضية الصفرية للسياسة النقدية الكمية ومؤشرين كفاية رأس المال:

الفرضية الرئيسية : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(a \geq 0.05)$ لأدوات

السياسة النقدية الكمية على سلامة القطاع المصرفي الأردني .

الفرضيات الفرعية :

1- H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(a \geq 0.05)$ لعمليات السوق المفتوحة

على سلامة القطاع المصرفي الأردني

2- H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(a \geq 0.05)$ لسعر إعادة الخصم على

سلامة القطاع المصرفي الأردني

3- H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(a \geq 0.05)$ لنسبة الإحتياطي

الإلزامي على سلامة القطاع المصرفي الأردني .

أسئلة الدراسة:

تتمثل أسئلة الدراسة في الإجابة على التساؤلات التالية:

1- هل هناك دور لعمليات السوق المفتوحة في الحفاظ على استقرار وسلامة الجهاز المصرفي

الأردني؟

2- هل هناك دور لسعر إعادة الخصم في الحفاظ على استقرار وسلامة الجهاز المصرفي

الأردني؟

3- هل هناك دور لنسبة الإحتياطي الإلزامي في الحفاظ على استقرار وسلامة الجهاز المصرفي

الأردني؟

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك التجارية العاملة في المملكة الأردنية الهاشمية

والمدرجة في بورصة عمان خلال الفترة الزمنية ما بين عام (2003-2016)م، ويستثنى البنوك

الإسلامية لخصوصية قوائمها المالية .

منهجية الدراسة:

سوف يتم في هذه الدراسة استعراض المنهجية المستخدمة، مبتدئاً بالتعريفات الإجرائية

لمتغيرات الدراسة مروراً بالنموذج القياسي المستخدم لتحديد إذا ما كان هناك أثر ذو دلالة إحصائية

عند دلالة ($a \geq 0.05$) . لأدوات السياسة النقدية الكمية ممثلة بـ (نسبة الاحتياطي الإلزامي وعمليات

السوق المفتوحة وسعر إعادة الخصم) على سلامة القطاع المصرفي ممثلة ب كفاية رأس المال للبنوك التجارية في الأردن، واتجاه العلاقات بين هذه المتغيرات، وصولاً إلى نتائج التحليل القياسي بغية استقصاء دور أدوات السياسة النقدية في سلامة القطاع المصرفي الأردني. حيث سيتم الاعتماد على قاعدة البيانات الإحصائية لدى البنك المركزي للحصول على البيانات السنوية لمتغيرات الدراسة.

النموذج القياسي:

بالاطلاع على الدراسات السابقة وانسجاماً مع النظرية الاقتصادية فقد تم صياغة النموذج

التالي:

$$\bullet \quad CEQ = \alpha + \beta_1 OPS + \beta_2 RR + \beta_3 DR + U_t$$

حيث ان:

CEQ: كفاية راس المال للبنوك التجارية في الأردن.

OPS: عمليات السوق المفتوحة، ممثلًا بأذونات الخزينة.

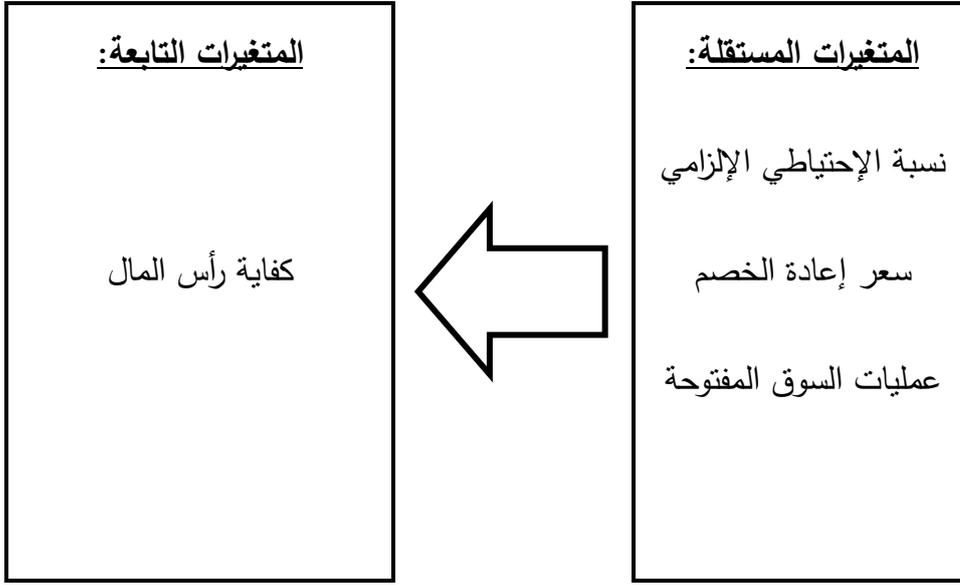
RR: نسبة الاحتياطي القانوني.

DR: سعر إعادة الخصم.

U_t : حد الخطأ.

الشكل رقم (1)

متغيرات الدراسة



الفصل الثاني

الإطار النظري

في مقدمة هذا الفصل تم تناول الإطار النظري المتعلق بموضوع الدراسة، والذي يبدأ بالنظرة العامة على البنوك المركزية وماهيتها ووظائفها مروراً بالسياسة النقدية من حيث المفهوم والأهداف وأدواتها ومعيقاتها وتأثيرها في الاقتصاد بشكل عام، إضافة إلى الاستقرار المصرفي ومؤثراته. وكذلك السياسات النقدية في الأردن.

نظرة عامة على البنوك المركزية:

جاءت نشأت البنوك المركزية لاحقة لنشأة البنوك التجارية، ، ويعد مصرف السويد المركزي أول المصارف في العالم ، حيث تأسس في عام 1656 م ثم تلاه بنك إنجلترا والذي يعتبر أول البنوك المركزية التي تم تأسيسها لغاية أهداف ومهام البنك المركزي المتعارف عليها في حينها، وتم تأسيسه في القرن السابع عشر وعلى وجه التحديد في عام 1694م، ومن ثم بنك فرنسا والمؤسس في عام 1800م، وخلال القرن التاسع عشر ولغاية الحرب العالمية الأولى كانت تسمى البنوك المركزية ببنوك الإصدار، وكان يقتصر دورها فقط على إصدار النقود والعمل على ثبات قيمة النقود في عمليات المبادلة الخارجية، ثم أصبح يتولى تنظيم عمليات النشاط المصرفي وتوجيهه بما يتناسب وأهداف السياسة الإقتصادية للدولة ، وفي عام 1920 م ومع انعقاد مؤتمر بروكسل الدولي فقد تقرر ضرورة أن تقوم كل دولة بإنشاء بنك مركزي لها من اجل إصلاح النظام النقدي

والمصرفي فيها، وبما يحقق مساهمة الدول في المعاملات الدولية، وبعدها نشطت حركة إنشاء البنوك المركزية حتى أصبح لكل دولة بنكها المركزي الخاص بها (شهاب، 2003).

ماهية البنوك المركزية:

لم تكن تسمى البنوك المركزية بهذا الاسم، وإنما كانت تسمى باسم الدولة الموجود فيها أو البنوك الوطنية أو الأهلية أو بنك الاحتياطي أو الفيدرالي كما في الولايات المتحدة الأمريكية، ويأتي الاختلاف في التسمية بسبب الاختلاف في الأهمية أو الوظيفة أو بسبب ظروف البلد والنشأة، ومع هذا كله فإن جميع الاقتصاديين يتفقون على أن البنك المركزي هو رأس هرم الجهاز المصرفي في أي بلد وهو من يتولى السياسة النقدية في الدولة ومن يشرف على تنفيذها أيضاً، وخلافاً لواقع البنوك التجارية فإن الربح لا يمثل هدفاً للبنك المركزي، وإنما مدى المساهمة في النشاط الاقتصادي وبما يتناسب مع الأهداف الاقتصادية للدولة وللصالح العام فيها (السامرائي، 1999).

تعددت التعريفات للبنوك المركزية واختلفت، وهذا يشير إلى صعوبة المهمة، حيث تم التركيز على وظيفة واحدة من وظائف البنك أثناء تقديم التعريفات، كما يتضح فيما يلي:

فمثلاً عرفت (Vera Smith) البنك المركزي بأنه " نظام مصرفي يوجد فيه مصرف واحد له السلطة الكاملة على إصدار النقود"، ففي هذا التعريف نجد أن Smith ركزت على وظيفة إصدار النقود. بينما عرفه Jauncy بأنه: "البنك الذي يعتبر المقاصة العملة الرئيسية له"، وهنا نجد ان Jauncy ركز على تسوية الحسابات ما بين البنوك في تعريفه للبنك المركزي.

ويرى (Shaw) أن الشيء الحقيقي، وفي ذات الوقت الكافي جداً هو وظيفة البنك في مراقبة الائتمان. ويرى آخرون أن "البنك المركزي هو الذي ينظم السياسة النقدية ويعمل على استقرار النظام المصرفي"، أي أنهم ركزوا على استقرار النظام المصرفي في تعريفهم.

ويعتبر تعريف (محمد زكي الشافعي) للبنك المركزي من أكثر التعريفات شمولاً، لأن هذا التعريف لم يقوم على التركيز على وظيفة واحدة بعينها، وإنما أحاط بأغلب خصائص البنك المركزي والتي شكلت في مجملها الإطار العام لماهية وطبيعة البنك المركزي النقدية، حيث عرفه على أنه "الهيئة التي تتولى إصدار البنكوت، وتضمن بوسائل مختلفة أسس النظام المصرفي، ويسند إليها الإشراف على السياسة الائتمانية في الدولة بما يترتب على هذه السياسة من مؤثرات في الجانبين الاقتصادي والاجتماعي (عوض، 2003).

وظائف البنك المركزي:

تعدد وظائف البنوك المركزية حول العالم، ولكنها متشابهة من حيث الهدف وترنو إلى تحقيق الصالح العام، ولكنها تختلف باختلاف البيئات الاقتصادية من بلد إلى آخر، فالبنوك المركزية في العصر الحديث تقوم على ما يلي:

أولاً: تقوم البنوك المركزية الحديثة بإصدار أوراق النقد القانونية وفقاً لقيود معينة تتفق مع حاجات الدولة في المعاملات (بنك الإصدار): (قريصة، 2004)

تعد هذه الوظيفة من الوظائف الأساسية للبنوك المركزية لدرجة أن البنوك المركزية كانت تسمى ببنوك الإصدار كما ورد سابقاً، ويفرد البنك المركزي بإصدار النقود وتعتبر هذه الميزة من السمات التي يتميز بها البنك المركزي عن البنوك التجارية.

إن عملية تركيز الإصدار في بنك واحد يؤدي إلى العديد من الأمور نذكر منها ما يلي:

1. رفع مستوى ثقة المتعاملين في الأوراق النقدية المصدرة.
2. زيادة تأثير البنك المركزي على حجم الائتمان، وذلك من خلال التأثير في حجم الاحتياطات لدى

البنوك التجارية والتسهيل من عملية اتخاذ السياسات النقدية وسهولة تنفيذها

3. توحيد النقد وتماتله. (قريصة، 2004).

ثانياً: تعتبر البنوك المركزية المُقرض الأخير للبنوك التجارية:

البنك المركزي رأس الهرم في الجهاز المصرفي ويمثل السلطة الرقابية على جميع البنوك

التجارية ضمن الجهاز المصرفي للدولة، الأمر الذي يعطيها دوراً في ما يلي (الداوود، 2005):

1. يقوم البنك المركزي بتحديد نسبة الإحتياطي الإلزامي بقصد حفظ حقوق المودعين لدى

البنوك التجارية وتلتزم البنوك التجارية بإيداعها في رصيدها لدى البنك المركزي.

2. الرقابة والإشراف على عمليات المقاصة بين البنوك التجارية .

3. يقوم البنك المركزي بإتاحة وحدات نقد قانونية لتحقيق السيولة التي تتطلبها احتياجات

البنوك التجارية.

4. تقديم قروض مباشرة للبنوك التجارية أو بإعادة خصم الأوراق المالية المقدمة إليه من قبل

المصارف التجارية .

ثالثاً: وظيفة الرقابة على الإئتمان المصرفي :

إن وظيفة البنك المركزي بوصفه رقيباً وموجهاً للإئتمان المصرفي تعد من أهم الوظائف

التي يقوم بها ومن خلالها يقوم بإتخاذ مجموعة من القيود والإجراءات التي تهدف إلى تنظيم

نشاط الجهاز المصرفي لتحقيق الإستقرار النقدي من خلال التأثير في حجم النقد المعروض

وهذا يتطلب تحديد حجم مكونات عرض النقد التي يكون للمصارف التجارية دور مهم فيه من

خلال التوسع أو الإنكماش في منح القروض والتي تنعكس في محصلتها على كمية عرض

النقد وتترك أثارها على المستوى العام للأسعار وإنخفاض القوة الشرائية للعملة الوطنية ولهذا

لا بد للبنك المركزي من رسم وتنفيذ السياسة النقدية الكفيلة بتحقيق النمو والإستقرار النقدي

ولهذه السياسة أدواتها (الكمية والنوعية والمباشرة) التي يؤدي إستخدامها إلى التأثير في كمية ونوعية الإئتمان المصرفي ومن ثم التأثير في عرض النقد الذي ينعكس الإستقرار النقدي والنمو الإقتصادي للدولة. (ناظم الشمري 1999)

رابعاً: يعتبر البنك المركزي بنك الدولة ومستشارها المالي والنقدي:

يشير معظم الاقتصاديين في العصر الحديث إلى أن البنك المركزي هو وكيل للحكومة، وينظر له على أنه المستشار المالي لها في جميع عملياتها المالية، وتعتبر عملية إقراض الحكومة عند الحاجة عن طريق عمليات إصدار عملات ورقية وعملية مسك حسابات الوزارات والمؤسسات الحكومية أهم خدمات البنك المركزي للحكومة، حيث تقوم الحكومة بإيداع جميع أموالها أو البعض منها في هذا البنك، كما أن البنك المركزي يقوم بتسديد الديون عن طريق شيكات مسحوبة عليه، ويقوم البنك بدفع فوائد القروض عوضاً عن الحكومة، كما أنه يعمل على تنظيم الدين العام ويقوم بعمليات السداد فيما يخص القروض العامة ويساهم في صنع القرارات المالية للدولة. (الداوود، 2005)

كما أن البنك المركزي يقوم على تقييم الاستثمارات النقدية والمالية للحكومة من أجل اتخاذ الإجراءات الضرورية والمناسبة، ويعمل على تقديم كافة أشكال الخبرة والمشورة في كل ما يخص الشؤون النقدية والمالية خصوصاً تلك المتعلقة بالاتفاقيات الدولية. (هندي، 2006)

وفي حالة الإختلاف في التدفقات النقدية فإن البنك المركزي يقوم على تقديم مختلف أنواع القروض للحكومة أو للخزينة العامة، بالإضافة إلى ذلك فإنه يتولى مهام إصدار القروض العامة نيابة عن الحكومة المركزية، ويقوم بعملية إدارة الإكتتاب في السندات الحكومية ، كما انه يعمل

على تسيير احتياجات الدولة من النقد الأجنبي ويؤدي دوراً فعالاً ومهماً في الرقابة على التحويلات الخارجية في العديد من البلدان (هندي، 2006).

خامساً: يؤدي البنك المركزي دوراً حيوياً في إدارة الاحتياطي الإلزامي أو القانوني:

يحتفظ البنك المركزي بنسب معينة من ودائع البنوك التجارية، وهناك بعض التشريعات التي لا تمنع من اعتبار النقد الموجود في البنك المركزي جزء من الاحتياطي القانوني، ولا يدفع البنك المركزي أية فوائد مقابل هذا الاحتياطي القانوني المحتفظ به لديه (هندي، 2006).

السياسة النقدية:

تعد السياسة النقدية من السياسات الاقتصادية الكلية المهمة ، وبدأ الإهتمام بها في القرن التاسع عشر لمواجهة حالات عدم الإستقرار الاقتصادي (الحلاق والعجلوني 2010)

مفهوم السياسة النقدية:

لقد تطور مفهوم السياسة النقدية نتيجة توالي وتطور النظريات الاقتصادية عبر الأزمنة، وهناك العديد من التعريفات للسياسة النقدية، فمنهم من قال بأنها مجموعة من الإجراءات التي تطبقها سلطات النقد والتي تسيطر من خلالها على الشؤون النقدية والائتمان، ويتم ذلك من خلال مؤشرات كمية في النقد بما يتناسب مع الوضع الراهن في البلد، وتسعى السلطة النقدية إلى أمرين اثنين إما حقن الاقتصاد بمزيد من السيولة النقدية أو امتصاص السيولة الموجودة في الاقتصاد (عقيل، 2009).

السياسة النقدية تقوم على التركيز على الإجراءات وتهتم بتنظيم عرض النقد، وكل ذلك كان مرهوناً بافتراض تأثيرات الإنفاق للنقود في الأسواق على تغيرات عرض النقد، ويمكن دور هذه الإجراءات في المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار من خلال الربط بين كمية السلع والخدمات المتوفرة في الأسواق مع كمية النقود المعروضة، ولكن بعد الأزمة الاقتصادية العالمية في عام 1929 تغيرت أهمية السياسة النقدية وخصوصاً بعد خروج بريطانيا عن قاعدة الذهب، وأصبحت هذه السياسة بعيدة كل البعد عن التلقائية في أهدافها وإجراءاتها التي كانت تتحلى بها تحت نظام الذهب، وتوسعت لتشمل الإجراءات الحكومية الأخرى ذات التأثيرات النقدية على الاقتصاد، وتبين أن هناك عوامل أخرى تؤثر في الطلب الكلي بالإضافة إلى عرض النقد، مثل سرعة التداول للنقود والذي يتسم بعدم الثبات كما افترضه الكلاسيكيين، كما ظهر انه هناك تأثيرات جديدة لعرض النقد ليس فقط على الأسعار وإنما يتعدى ذلك إلى مستويات الإنتاج وحجم الدخل وكميات الادخار أو الاستثمار وغيرها (علي، 2004).

أهداف السياسة النقدية:

تهدف السياسة النقدية إلى ما يلي:

1. تحفيز النمو الاقتصادي:

وذلك من خلال المساهمة في تحقيق معدلات نمو اقتصادية مناسبة في القطاعات الاقتصادية المختلفة بما يحقق زيادة حجم الدخل القومي ونمو الناتج المحلي . (الحلاق والعجلوني 2010).

2. تحقيق مستويات مقبولة من الاستقرار الاقتصادي والنقدي:

ويتم ذلك من خلال تجنب التغيرات التي تحصل في قيمة العملة الوطنية (القوة الشرائية) داخلياً وخارجياً، والتي تنشأ من التغيرات في الأسعار المستوى العام للأسعار .(الشمري، 2007).

3. تحقيق الاستقرار للأسعار عند مستويات معينة:

إن ارتفاع المستوى العام للأسعار يؤدي إلى التضخم وإلى حالات من عدم اليقين وإلى مستويات متدنية من الثقة في الاقتصاد وبالتالي يؤثر على معدلات النمو الاقتصادية، وتهدف السياسة النقدية إلى الحد من هذه الارتفاعات في مستويات الأسعار من خلال إتباع سياسة نقدية إنكماشية (الصادق، 2006).

4. العمل على تطوير المؤسسات المصرفية والمالية:

المساهمة في تطوير المؤسسات المالية والمصرفية والأسواق التي المالية والنقدية التي تتعامل بها هذه المؤسسات بما يحقق تطوير الاقتصاد الوطني للبلاد . (الحلاق والعجلوني 2010)

5. رفع مستويات التنمية الاقتصادية:

ويتم ذلك من خلال توفير مناخات مناسبة لتنفيذ برامج ومشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية حيث أن السياسة النقدة تحافظ على إستقرار سعر الصرف وثبات أسعار الفائدة وذلك يؤدي إلى تشجيع المستثمرين في تلك البلاد التي تمتاز بالاستقرار النقدي إلى التوسع في الاستثمارات المحلية وإعداد خطط إستثمارية لفترات طويلة من شأنها توفير فرص عمل لابناء تلك الدولة وايضا زيادة صادرات تلك الدولة . (الحلاق والعجلوني 2010)

6. استقرار سعر الصرف الأجنبي:

إن التذبذب في أسعار الصرف وتقلباته يؤثر على تدفقات رأس المال الأجنبي وتغير من كمية النقد المعروضة، ولذلك فإن للسياسة النقدية دور مهم في المحافظة على الثبات النسبي لمعدلات التبادل أو الصرف ما بين العملة المحلية والعملات الاجنبية وبالشكل الذي يؤدي إلى إستقرار مستوى تدفق رأس المال والعملات الأجنبية.(الشمري، 2007).

أدوات السياسة النقدية:

تستخدم السياسة النقدية من قبل البنك المركزي للتأثير في كمية ونوعية الإئتمان المصرفي وكذلك لتأثير في حجم النقد المعروض وتحقيق أهدافها ثلاثة أدوات رئيسه، وفيما يلي أدوات السياسة النقدية:(الحلاق والعجلوني 2010)

أولاً : أدوات السياسة النقدية الكمية :

ويقصد بها الرقابة الكمية على الإئتمان من خلال التأثير في حجم الإئتمان بالزيادة أو النقصان ، وتهدف إلى التأثير على كمية النقود أو حجم الإئتمان في مجموعه بغض النظر في وجوه الإستخدام ويتخذ هذا النوع من الرقابة سبيله إلى ذلك عن طريق التأثير على جملة من الإحتياجات النقدية المتوفرة لدى النظام المصرفي وبالتالي التأثير بطريق غير مباشر على الحجم الكلي لقروض البنوك وإستثماراتها ومن أدوات تحقيق الرقابة الكمية على الإئتمان:(الحلاق والعجلوني 2010)

1. سعر إعادة الخصم:

ويمثل السعر الذي يعيد به البنك المركزي خصم الأوراق التجارية التي تقدمها إليه البنوك التجارية بغرض الإقتراض وتغيير هذا السعر يؤدي إلى التغير في قدرة البنوك التجارية على منح الإئتمان بالزيادة أو النقصان .(الحلاق والعجلوني 2010)

ومن خلال ذلك بإمكان البنك المركزي أن يساهم في تحقيق الاستقرار النقدي وأن يتحكم في سعر الفائدة أما بالزيادة أو بالنقصان حسب الوضع الاقتصادي السائد في البلد، حيث يقوم البنك المركزي بخفض سعر الفائدة لتشجيع الاقتراض في حالة الانكماش الاقتصادي، أما في حالة التضخم فإن البنك المركزي يعمل على رفع سعر الفائدة لزيادة تكلفة الاقتراض على البنوك التجارية

وعملائها، وبذلك يكون قد حد من حجم الائتمان وخفض من وسائل الدفع المتاحة في اقتصاد البلد (بني هاني، 2003).

2. الاحتياطي النقدي الإلزامي:

وفق هذه السياسة فإن البنك المركزي يستطيع أن يؤثر في حجم الائتمان الذي تمنحه البنوك التجارية إلى العملاء، وبالتالي ينعكس التأثير على حجم النقود الورقية وكذلك على حجم ودائع الادخار، وعليه فإن قدرة البنوك التجارية على الإقراض تقل بنسبة هذا الاحتياطي الإلزامي الذي يقرره البنك المركزي ويكون ملزم للبنوك التجارية باستقطاع جزء من الودائع لديها كاحتياطات إلزامية تودع في البنك المركزي (شامية، 1993).

تختلف قوانين البنوك المركزية من بلد إلى آخر من حيث نسب الاحتياطي القانوني أو الإلزامي، فمنها ما يقوم بفرض هذه النسبة على جميع الودائع بمختلف أنواعها دون أي تمييز وبمعدل ثابت، ومنها ما يقوم بالتمييز بين أنواع الودائع المختلفة، حيث يقوموا بفرض نسب أعلى على الودائع الجارية مقارنة مع الودائع الادخارية. (شامية، 1993)

3. عمليات السوق المفتوحة:

تتلخص عمليات السوق المفتوحة في قيام البنك المركزي بعملية بيع وشراء للأوراق المالية والأوراق النقدية في السوق المالي والنقدي، وذلك من أجل التقليل أو الزيادة من حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية ومنافستها، بالإضافة إلى الضغط على السيولة التي يتمتع بها الأفراد في حالة بيعهم لهذه الأوراق المالية، وتشمل هذه السياسة النقدية التعامل في العملة الأجنبية والتعامل في الذهب، ففي الحالة التي يكون فيها الاقتصاد منكمشاً يقوم البنك المركزي بشراء هذه الأوراق من أجل زيادة السيولة النقدية في الأسواق، وفي حالات التضخم يقوم البنك المركزي ببيع هذه الأوراق المالية ويعمل على سحب السيولة من السوق، ويرى العديد من الاقتصاديين بين هذه الفلسفة

أو الإدارة التي يستخدمها البنك المركزي من أقوى الأدوات وأكثرها تأثيراً في الاقتصاد (حطاب، 2002).

ثانياً : أدوات السياسة النقدية النوعية :

وتهدف إلى تنظيم وتوجيه الإئتمان الممنوح لنواحي النشاط الاقتصادي وذلك من خلال التمييز في أسعار الفائدة التي يكون الهدف من إستخدامها التأثير في وجه الإئتمان ومساره وتؤثر أدوات السياسة النوعية في تحقيق الرقابة على إتجاهات الإئتمان في البنوك التجارية وكيفية توزيع مواردها ومن صور هذه الادواة ما يلي .(الحلاق والعجلوني 2010)

1 - رقابة الإئتمان العقاري ويهدف إلى عدم إستخدام القروض في تشييد المباني السكنية إذا كان الهدف الحد من بناء المساكن وتشجيع الإئتمان العقاري وذلك عن طريق عدم سداد الأقساط إلا بعد مدة معينة وخفض سعر الفائدة على القروض (أي بفائدة ميسرة) .(الحلاق والعجلوني 2010)

2 - الرقابة على الإئتمان الإستهلاكي ويهدف إلى تقييد شراء السلع الإستهلاكية ويتم هذا التقييد من خلال رفع قيمة القسط الاول الذي يجب على المشتري تسديده وتقصير مدة السداد ودفع سعر الفائدة على الأقساط .(الحلاق والعجلوني 2010)

3 - منع البنوك التجارية من منح القروض التي تبلغ سقف معين إلا بعد الحصول على موافقة البنك المركزي (الحلاق والعجلوني 2010)

ثالثاً : أدوات الرقابة المباشرة (التأثير الأدبي) :

وتسمى الرقابة المباشرة لأنها تضمن تعامل مباشر ما بين البنك المركزي والبنوك التجارية، ولا تستخدم من قبل البنك المركزي بشكل دائم مثل السياسة النقدية الكمية والنوعية ولكنها تستخدم في ظروف مؤقتة من وقت لآخر ، وتتخلص أدوات الرقابة المباشرة فيما يلي :

1 - أن يقوم البنك المركزي بإصدار توجيهات مباشرة إلى البنوك التجارية فيما يتعلق بالإئتمان الذي تمنحه لعملائها وأنواعه ، وعن طريق ذلك يستطيع البنك المركزي أن يفرض قيود على بعض أنواع الإئتمان التي ليست في صالح الإقتصاد القومي كالمضاربة في السوق المالي ، وفي المقابل يصدر البنك المركزي توجيهاته لتشجيع الإئتمان للمساهمة في حل المشاكل الإقتصادية كمشكلة البطالة والإسكان وغيرها .(الحلاق والعجلوني 2010)

2 - الإقناع المعنوي من قبل البنك المركزي للبنوك التجارية من خلال إتباع أو التخلي عن سياسة معينة فيما يتعلق بالإئتمان الذي تمنحه البنوك ويؤثر البنك المركزي في حجم الإئتمان بالزيادة أو النقصان من خلال الإقتراحات والتحذيرات المختلفة لإقناع البنوك التجارية بزيادة الإئتمان أو خفضه حسب ما تقتضيه الحالة الاقتصادية للبلاد . (الحلاق والعجلوني 2010)

3 -الرقابة على البنوك التجارية حيث يقوم البنك المركزي بالتفتيش عليها من وقت لآخر للتأكد من أنواع الأصول التي تحتفظ بها البنوك التجارية .(الحلاق والعجلوني 2010)

أهداف الاستقرار المصرفي:

هناك العديد من الأهداف الإستراتيجية والاقتصادية للاستقرار المصرفي، ومن أهم هذه

الأهداف ما يلي:

• المحافظة على استقرار وانخفاض مستويات التضخم:

يعتبر التضخم من الظواهر المؤثرة على جودة ونوعية الاقتصاد بشكل عام والمؤثرة فيه، ولا يعتبر الكثير من العلماء التضخم مشكلة اقتصادية وسلبية إلا بعد تجاوزها حدود ومستويات قياسية، ويمكن تعريف التضخم بشكل بسيط على أنه الارتفاع المستمر والمتزايد للمستوى العام للأسعار، ويكون التضخم في وضع سليم وصحي إذا كان عند مستويات متدنية ومستقرة، كما أنه يمكن السيطرة عليه وتثبيته قبل وصوله إلى مستويات المخاطرة إذا عرفت مسبباته (بندر، 2012).

• النمو الحقيقي المستدام:

يشكل النمو الحقيقي المستدام هدفاً رئيسياً تسعى الدول والبلدان إلى تحقيقه والوصول إليه وإدراكه، ويعد هذا الهدف من الأهداف السامية لها إذ يعتبر مؤشراً على رفاهية المجتمعات وازدهارها، كما تعتبر التجارة الخارجية واحدة من أهم القطاعات التي تساهم في رفعة هذا المؤشر من حيث المقدار والقيمة، حيث تعمل التجارة الخارجية وافتتاح الأسواق على حصول الدولة على ميزات نسبية في الإنتاج لبعض السلع والخدمات، وهذا يؤدي إلى تقليل التكاليف الإنتاجية وتحفيز الإنتاج ليس لمستويات الاستهلاك فحسب بل لغايات التصدير للخارج، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الدخل وزيادة معدلات النمو في الاستهلاك وتحريك عجلة الاقتصاد وارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي، وهذا ينعكس على الاستقرار المالي بالأثر الإيجابي (Ketkarand Rath, 2009).

• الوصول إلى أسواق ومؤسسات مالية مستقرة:

تعتبر الأسواق المالية أدوات لجمع مدخرات من الأفراد والمؤسسات لتمويل مشاريع استثمارية تتميز بوفرة الإنتاج وتخفيض في التكاليف إلى أدنى المستويات لتمكين الاقتصاد من زيادة قدراته التنافسية في الأسواق المحلية والعالمية، ولذلك فإنه من الواجب أن تتوفر في هذه

الأسواق المالية مجموعة من الخصائص أهمها الشفافية من أجل زيادة مستويات الثقة لدى المتعاملين، وتزيد من توجيه مدخراتهم نحو الاستثمار في هذه الأسواق، ومن هنا يأتي دور المصارف كوسيط تستخدم الودائع والمدخرات للاستثمار في هذه الأسواق، مما يؤدي إلى خلق نشاط يعمل على الاستقرار المالي وينعكس على الاستقرار المصرفي ويزيد من معدلات النمو الاقتصادي (ناصر، 2009).

• استقرار سعر الفائدة:

يعد سعر الفائدة من الأدوات التي تحرك وتوجه الاقتصاد الكلي ويعتبر من أكثر الأدوات تأثيراً في الاقتصاد، وذلك من خلال السياسة النقدية، ويتسم سعر الفائدة بأهمية خاصة لسببين أساسيين هما: اعتباره ثمناً للحصول على السلع والموارد (رأس المال) أو بمعنى آخر سعر السلع والموارد المستقبلية بمعدلها الحالي، أما السبب الثاني فهو اعتباره تركيبة أساسية لكل القطاعات المالية وغير المالية المنتجة للسلع الرأسمالية، وكلما كان لسعر الفائدة تقلبات أكثر كان التأثير على الاقتصاد أعظم (Alexander, 1998).

• استقرار سعر الصرف:

تعد العلاقة التي تربط تدفقات رأس المال وتقلبات سعر الصرف علاقة محدودة، وتتخذ مساراً واحداً هو أن الارتفاع في سعر الصرف يعمل على جذب تدفقات رأس المال الأجنبي إلى البلد، وعليه فإن كمية المعروض من العملة النقدية الأجنبية سيزداد بالنسبة لكمية المعروض من العملة المحلية، وهذا يؤدي إلى زيادة القيمة الحقيقية للعملة المحلية، ولهذا فإن تدفقات رأس المال هي التي تؤثر في سعر الصرف بواسطة سعر الفائدة الذي يعد رابطاً أساسياً لهذه العلاقة.

هناك وجهة نظر تقول بأن سعر الصرف المفرط يخلق مخاطرة عالية قد تؤدي بمالكي رؤوس الأموال إلى تجنب توجيه استثماراتهم نحو هذه الدول التي يعاني فيها سعر الصرف لعمليتها من تقلبات مفرطة، وهنا تتأثر التدفقات لرأس المال وكذلك أسعار الفائدة، مما يؤثر في عرض النقد الحقيقي، والذي يعمل على التأثير في سعر الفائدة، فكلما زادت التقلبات في أسعار الصرف تنخفض التدفقات في رأس المال الأجنبي (Dadushand Brahemat, 1995).

مؤشرات الاستقرار المصرفي:

فيما يلي أهم مؤشرات الاستقرار المصرفي (فهد، 2009):

1. مؤشر كفاية راس المال :

تعرف كفاية راس المال للبنوك التجارية بأنها قدرة المصرف على مواجهة المخاطر الناتجة عن عمليات الإئتمان والإستثمار عن طريق حق الملكية المتاح دون التعرض لالتزامات البنك الأخرى الناشئة عن اموال المودعين لديه .(الدهراوي 2006 م)
ولقياس هذا المؤشر يتم إستخدام النسب المالية التالية :

أ - نسبة حق الملكية إلى إجمالي الموجودات :

على أنها الحقوق والمنافع التي يحصل عليها المشروع نتيجة للتدفقات المالية التي تمت في الحاضر أو المستقبل، وتعد درجة مصداقية مؤشرات جودة الموجودات أهم ما تعتمد عليه درجة المصدافية لمعدلات رأس المال، كما أنه ينتج عن نوعية الموجودات ودرجة سيولتها مجموعة من المخاطر تعرف بمخاطر العسر المالي في هذه المؤسسات.

نسبة حق الملكية إلى إجمالي الموجودات = (حق الملكية / إجمالي الموجودات) * 100%

ب. نسبة حق الملكية إلى إجمالي القروض الممنوحة :

تعتبر منح القروض الوظيفة الأساسية والاهم في وظائف البنوك المتعددة ، وتعكس مدى

نشاطها الأساسي،

نسبة حق الملكية إلى إجمالي القروض الممنوحة = (حق الملكية / إجمالي القروض

الممنوحة) * 100%

3. نسبة حق الملكية إلى الإستثمارات

تعد الاستثمارات من أهم المؤشرات على تحقق التنمية الاقتصادية، فإذا زادت نسبتها

الممنوحة من البنوك التجارية فإن ذلك يؤدي إلى مساهمة كبيرة في تحقيق النمو الاقتصادي

وبالتالي التنمية الاقتصادية.

نسبة حق الملكية إلى الاستثمارات المالية = (حق الملكية / الإستثمارات المالية

) * 100%

4. نسبة حق الملكية إلى إجمالي الودائع:

تشكل الودائع المصدر الرئيسي لتمويل نشاط البنوك والبند الاهم في مطلوبات البنوك

التجارية. (الدهراوي 2006 م)

نسبة حق الملكية إلى إجمالي الودائع = (حق الملكية / إجمالي الودائع) * 100%

5. مؤشر السيولة المصرفية:

تعرف السيولة المصرفية على أنها قدرة البنك على الإيفاء وتلبية التزاماته من خلال الإحتفاظ بالأصول عالية السيولة والتي يمكن تحويلها إلى نقد بأسرع وقت و دون الوقوع في خسائر نتيجة لذلك .

• نسبة النقد إلى إجمالي الموجودات:

$$\text{نسبة النقد إلى إجمالي الموجودات} = \left(\frac{\text{النقد}}{\text{إجمالي الموجودات}} \right) * 100\%$$

• المعدل النقدي:

يشير إلى قدرة البنك على تلبية الالتزامات من النقد المتوفر لديه في الصندوق وأرصده لدى البنوك الأخرى، ويقاس بـ :

$$\text{المعدل النقدي} = \left(\frac{\text{النقد/ إجمالي الودائع}}{\text{إجمالي الودائع}} \right) * 100\%$$

• نسبة السيولة القانونية:

وتشير نسبة السيولة القانونية لقدرة الاحتياطيات على الوفاء بالالتزامات المالية المستحقة على البنك في مختلف الظروف، أي أنه كلما زادت نسبة السيولة القانونية زادت السيولة لدى البنك، وعادةً ما تتراوح هذه النسبة بين 30 - 35%، ويعبر عنها بـ:

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \left(\frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}} \right) * 100\% \text{ (حماد 2005)}$$

7. مؤشر الربحية:

تسعى المصارف التجارية لتحقيق أعلى مستوى من الأرباح بحيث أنه يعتبر الهدف الأساسي لها، ولتحقيق هذا الهدف يجب عليه أن يقوم باستغلال الأموال في موجودات تحقق له

عوائد مرتفعة، وكلما توجهت المصارف إلى زيادة إيراداتها وخفض نفقاتها سيؤدي ذلك إلى زيادة ربحية المصرف. (حماد 2005)

وتالياً مؤشرات الربحية:

• **معدل العائد على حق الملكية:**

يقيس هذا المؤشر كفاءة استخدام الأموال وتعمل البنوك دائماً على زيادته، ويعبر عنه بـ :

$$\text{معدل العائد على حق الملكية} = (\text{صافي الربح بعد الضريبة} / \text{حقوق الملكية}) * 100\%$$

• **معدل العائد على الأصول:**

يقيس هذا المؤشر ربحية الشركة نسبة إلى إجمالي أصولها ويبين هذا المؤشر مدى كفاءة

الإدارة في استغلال إجمالي الأصول في تحقيق أرباح المصرف. ويعبر عنه بـ:

$$\text{معدل العائد على الأصول} = (\text{صافي الربح بعد الضريبة} / \text{إجمالي الأصول}) * 100\%$$

• **معدل العائد على الودائع:**

يقيس هذا المؤشر كفاءة البنك في توليد الأرباح من الودائع التي حصل عليها وكذلك

نصيب كل وحدة من الودائع من صافي الربح المتحقق للبنك بعد خصم الضريبة، ويعبر عنه بـ:

$$\text{معدل العائد على الودائع} = (\text{صافي الربح بعد الضريبة} / \text{إجمالي الودائع}) * 100\%$$

• **نسبة صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات:**

تقيس هذه النسبة الأهمية النسبية لصافي الأرباح التي يحققها البنك بالنسبة إلى إجمالي

الإيرادات المتحققة، وكما زادت هذه النسبة فإن كفاءة الأداء تزيد، ويعبر عنها بـ:

$$\text{نسبة صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات} = (\text{صافي الربح بعد الضريبة} / \text{إجمالي الإيرادات}) * 100\%$$

(حماد 2005)

السياسة النقدية في الأردن:

في بداية تسعينات القرن الماضي وتحديدا في عام 1993م قام البنك المركزي الأردني بإتباع منهج جديد يختلف عما كان يستخدمه في ثمانينات ذلك القرن وتوافق هذا النهج الجديد مع الأهداف المرجوة التي تضمنها البرنامج الإصلاحي، حيث اتجه إلى أدوات السياسة النقدية غير المباشرة كإستخدامه لعمليات السوق المفتوحة ، الرامية إلى المحافظة على الاستقرار النقدي في الأردن وضمان سلامة ومنعة الجهاز المصرفي الأردني ورفع سوية ممارساته لتواكب افضل التطبيقات المصرفية العالمية .(جمعية البنوك في الأردن)

• نسبة الاحتياطي القانوني:

تعتبر السيطرة على السيولة بوصلة التدابير للسياسة النقدية، حيث يمثل خفض نسب التضخم متطلب من متطلبات السيطرة المالية، وأن الحد الأدنى لهذه السيطرة هي نسبة الاحتياطي القانوني.

ونتيجة لارتفاع معدلات التضخم في بداية تسعينات القرن الماضي، فقد قام البنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي القانوني من 9% إلى 11% في عام 1990 مما انعكس بالأثر الإيجابي على معدلات التضخم وانخفضت من حوالي 25.8% إلى حوالي 16.1%، ومع انحسار معدلات التضخم في تسعينات القرن الماضي عاد البنك المركزي وخفض نسبة الاحتياطي القانوني على مرحلتين الأولى إلى 10% في عام 2000م والثانية إلى 8% في عام 2001م، وفي عام 2007م قام البنك المركزي برفع نسب الاحتياطي القانوني نقطة مئوية واحدة ليصبح 9% ثم عاد ورفعه في عام 2008م إلى 10%، ويهدف هذا الإجراء إلى تأكيد الحرص على الاستقرار النقدي واستقرار

الأسعار بالنسبة للمتغيرات المحلية والتوقعات المستقبلية للأسعار، وقد استقرت هذه النسبة عند 7% بين عامي 2009 و عام 2016 م.(البنك المركزي الأردني)

• عمليات السوق المفتوحة:

تشكل عمليات السوق المفتوحة أداة مهمة من الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي للسيطرة على السيولة النقدية وعلى المستوى العام للأسعار، ويعتمد مدى فاعلية هذه الأدوات على مدى تطور السوق المالي والنقدي، ومن أبرز عمليات السوق المفتوحة في الأردن ما يلي:

- شهادات الإيداع.

- اتفاقيات إعادة الشراء.(نشرات البنك المركزي الأردني)

وقد واصل البنك المركزي الأردني توجيه تركيزه نحو الإدارة غير المباشرة للسياسة النقدية، وذلك من خلال مجموعة من العمليات، وتطور البنك المركزي في إدارته لعمليات السوق المفتوحة خلال السنوات السابقة، حيث قام بإصدار وإطفاء سندات الخزينة وإدراجها في بورصة عمان ليتم تداولها والاستثمار بها، وقام أيضاً بإصدار شهادات إيداع لغاية الاستثمار بها من قبل البنوك على أن يتم شرائها من قبله مرة أخرى وبمعدلات فائدة تزيد عن معدلات الفائدة التي بيعت بها.

• سعر إعادة الخصم:

يمثل سعر إعادة الخصم سعر الفائدة المعلن الذي يحدده البنك المركزي وفقاً لمعايير وأهداف السياسة النقدية، ويلاحظ المتطلع لبيانات سعر إعادة الخصم في الأردن خلال السنوات السابقة يجد أن البنك المركزي يحدث تغييرات كبيرة فيه، ويعتبر هذا السعر من ضمن وسائل التمويل التي يتيحها البنك المركزي لتمويل البنوك التقليدية، وبإمكانه أيضاً أن يحدد من خلاله اتجاه البنوك من حيث الحصول على التمويل أو عدمه، ومن أجل الحد من التوسع النقدي

والسيطرة على الارتفاع المستمر في الأسعار واستقرار سعر إعادة الخصم فقد قام البنك المركزي برفع معدلات إعادة الخصم إلى مستويات قياسية وصلت في بعض الأحيان إلى 8.5% في عام 1995م، وتماشياً مع نفس الآلية وعلى النقيض من الحالة السابقة فقد قام البنك المركزي أيضاً في تخفيضات لسعر إعادة الخصم إلى مستويات متدنية جداً وصلت في بعض الحالات إلى 2.5% في العام 2003م، وحيث وصل في عام 2016 م إلى 3.75%. (نشرات البنك المركزي الأردني).

تطورات القطاع المصرفي الأردني:

يعتبر قطاع البنوك المكون الرئيسي لمنظومة القطاع المالي الأردني، حيث بلغت موجودات القطاع المالي ما قيمته 49.3 مليار دينار في نهاية العام 2016م، حيث شكلت موجودات البنوك المرخصة منها ما نسبته 94%. (جمعية البنوك الأردنية)

اهم تطورات القطاع المصرفي الأردني:

الأردن كان يحتل مرتبة متقدمة بين الدول العربية في العام 2007، حيث بلغت نسبة الموجودات إلى الناتج المحلي الإجمالي في تلك السنة حوالي 217.2%، ومن ثم تراجع في حجم الموجودات في البنوك المرخصة ليصل حوالي 46.3 مليار في نهاية العام 2016 ويعود السبب في هذا إلى التراجع في نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة أكبر من نمو موجودات البنوك المرخصة في الأردن. ويذكر أن لبنان قد احتل المرتبة الأولى عربياً في نسبة الموجودات إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 384.1% في عام 2016. (الاحصاءات العامة)

أما فيما يخص الحصة السوقية للبنوك أو ما يعرف بالتركز، فقد شكلت موجودات خمسة بنوك من بين خمسة وعشرين بنكاً 54.3% من إجمالي الموجودات في العام 2016، في حين شكلت عشرة بنوك منها مانسبته 76.4% في السنة ذاتها، وتعتبر هذه النسب مرتفعة نسبياً.

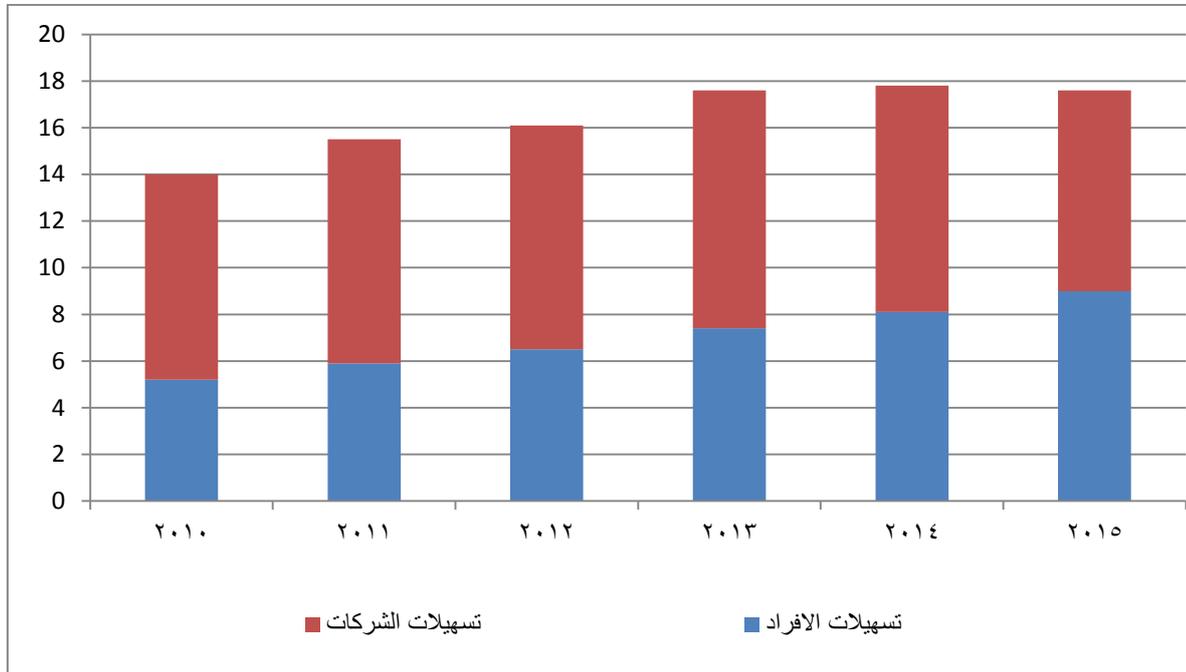
يعتبر مؤشر (Herfindahl Index) مؤشراً على المنافسة في موجودات القطاع المصرفي، وتشير البيانات ان الوضع التنافسي لقطاع البنوك في تحسن مستمر منذ العام 2007، حيث بلغت في هذا العام حوالي 10.6% في حين وصل في نهاية العام 2016 إلى حوالي 9%، ويرجع السبب الرئيسي لتحسن هذا المؤشر إلى قيام البنوك بإصلاحات وتطوير أعمالها ورفع كفاءة وامتيان منتجاتها، علاوة على ذلك فقد دخل إلى السوق المصرفية ثلاثة بنوك في العام 2009، ويجدر الذكر هنا إلى أن ارتفاع التنافسية للبنوك وانخفاض التركيز لهما انعكاسات إيجابية على الاستقرار المالي. (جمعية البنوك في الأردن)

الموجودات:

عند النظر إلى موجودات البنوك العاملة في الأردن نجد أن المكون الأكبر لموجودات البنوك هي التسهيلات الائتمانية، حيث بلغت مانسبته 48.6% من موجودات البنوك في العام 2016، كما أن إجمالي التسهيلات الائتمانية شكلت مانسبته 83.6% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في نفس العام، وبلغت تسهيلات الأفراد (قروض استهلاكية وسكنية) حوالي 8.7 مليار دينار في العام 2016، كما أن مديونية الأفراد للبنوك قد انخفضت انخفاضاً شكلياً وليس فعلياً نتيجة قيام بعض البنوك بإعادة التصنيف للبيانات سعياً منها إلى رفع مستوى الكفاءة والدقة في بياناتها. أما تسهيلات الشركات فقد نمت في العام 2016 بحوالي 19% مقارنة مع 2015. ويمثل

الشكل رقم (1) التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد والشركات خلال الفترة 2010-2016: (البنك

المركزي الأردني)



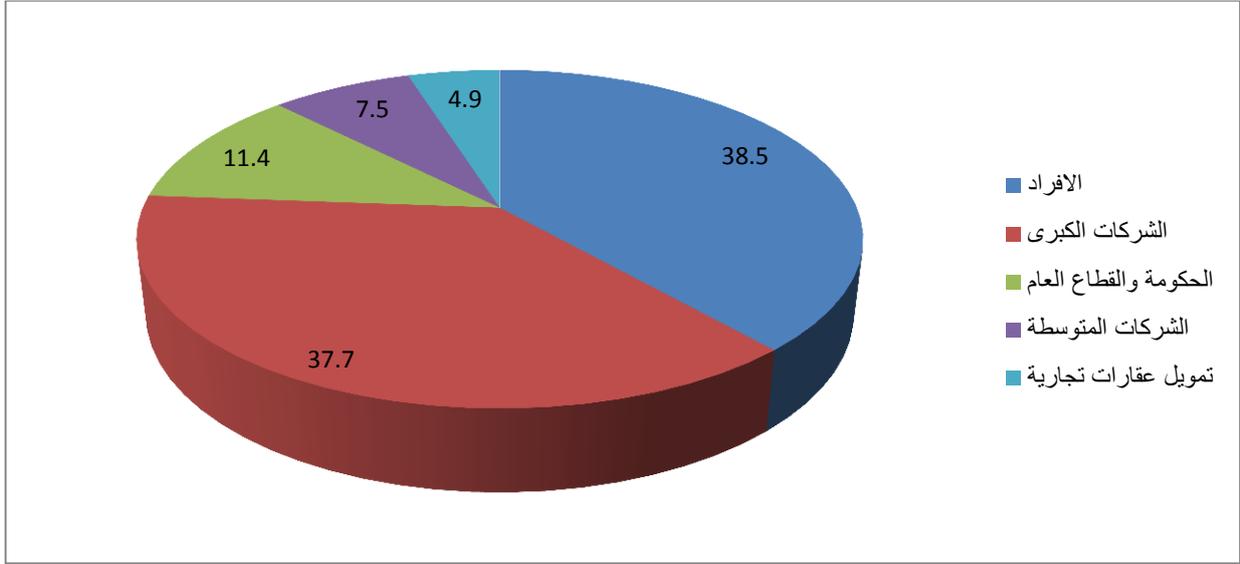
الشكل رقم (1) التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد والشركات خلال الفترة 2010-2016 (مليون دينار)

المصدر: بيانات البنك المركزي

أما فيما يتعلق بتوزيع التسهيلات الائتمانية في العام 2016 م، فقد كان لتسهيلات الأفراد

الحصة الأكبر، حيث بلغت حوالي 38.5% من إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة، ويبين

الشكل القطاعي التالي توزيع هذه التسهيلات للعام 2016:



الشكل رقم (2) توزيع التسهيلات الائتمانية للبنوك العاملة في الأردن في نهاية عام 2016 (%)

المصدر: موقع البنك المركزي الأردني

الطلب على الائتمان:

بلغ عدد الطلبات التي قدمت للبنوك للحصول على ائتمان مصرفي من قبل الأفراد والشركات حوالي 361 الف طلب في نهاية العام 2016 م تم قبول حوالي 86.4% منها، في حين بلغت القيمة الإجمالية لمجموع الطلبات حوالي 12.1 مليار دينار بلغ حجم المرفوض منها حوالي 2.1 مليار دينار. على صعيد الأفراد بلغ عدد الطلبات التي قدمت منهم للحصول على تسهيلات جديدة حوالي 348 الف بقيمة إجمالية بلغت حوالي 5601 مليون دينار تم رفض مانسبته 13.8% منها بقيمة إجمالية حوالي 1063 مليون دينار في العام 2016. أما فيما يتعلق بالشركات فقد تقدمت في العام 2016 حوالي 12.7 الف طلب وبقيمة إجمالية حوالي 6511.8 مليون دينار تم

رفض مانسبته 7.3% منها وبقيمة إجمالية بلغت 1036.8 مليون دينار.(بيانات البنك المركزي الأردني)

المطلوبات (مصادر الأموال):

تعتبر الودائع من أهم مصادر التمويل في القطاع المصرفي، حيث شكلت نسبة الودائع 71% من إجمالي مصادر الأموال في العام 2016، كما تشكل حقوق المساهمين المصدر الثاني للأموال، حيث بلغت في نهاية العام 2016 حوالي 5.8 مليار دينار، اما ودايع البنوك فتعتبر المصدر الثالث حيث شكلت حوالي 8.6% من إجمال مصادر الأموال للبنوك في نهاية العام 2016.(بيانات البنك المركزي)

الفصل الثالث

الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع السياسة النقدية وأثرها على أداء البنوك بشكل عام، وهناك ندرة في الدراسات التي ركزت على السوق المصرفي الأردني بشكل خاص حسب علم الباحث، وعليه يمكن في هذا الجزء من الدراسة استعراض أهم ما جاء في تلك الدراسات من نتائج وتوصيات تتعلق بموضوع الدراسة التي نقوم بها، إضافة إلى التطرق إلى المنهجية المستخدمة في هذه الدراسات أحياناً.

الدراسات العربية:

دراسة قويدر (2008) بعنوان: أثر السياسة النقدية على حجم الائتمان المصرفي لدى البنوك التجارية الكبيرة والصغيرة في الأردن (1993-2007).

فقد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة اثر السياسة النقدية وبيان دورها في التأثير على حجم الائتمان المصرفي لدى البنوك التجارية في الأردن، وذلك خلال الفترة 1993-2007، مع مراعات الاعتبارات المختلفة التي تتميز بها البنوك التجارية في الأردن من حيث السيولة، وقد جاءت فكرة هذه الدراسة انبثاقاً من فرضية الباحثان الأمريكيان (Kashyap and Stein) والتي تقول بأن السياسة النقدية ذات دور فاعل من حيث التأثير على حجم الإقراض وتسهيلات البنوك الصغيرة (قليلة السيولة) أكثر منها على البنوك الكبيرة (عالية السيولة) في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد توصلت الدراسة إلى أن أدوات السياسة النقدية تؤثر في معدل الفائدة وبدلالة إحصائية، وإلى أن كل من معدل الفائدة السوقي المقدر وعرض النقد يؤثران أيضاً على حجم الائتمان المصرفي للبنوك الصغيرة بشكل أكبر منه على البنوك الكبيرة، كما توصلت إلى أن مقدار التغير في عرض النقد

يؤثر على حجم الائتمان في البنوك الصغيرة (الأقل سيولة) بشكل أكبر منه في البنوك الكبيرة (أعلى سيولة).

دراسة الصباح(2013) بعنوان: أثر أدوات النقد التي يستخدمها البنك المركزي الكويتي في إرساء السياسة النقدية لتشجيع البنوك على دعم الاستثمار.

فقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ما يقوم به البنك المركزي عند رسم السياسة النقدية بهدف تشجيع ودعم الاستثمار وذلك وفقاً للمبررات التي تحكم هذه الإجراءات التي تقوم بها، وكذلك إلى بيان أثر السياسة النقدية المتمثلة في سعر إعادة الخصم المحدد من قبل البنك المركزي الكويتي على تشجيع القرارات الائتمانية، إضافة إلى أثر السياسة النقدية على الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية. وقد أجريت الدراسة على عينة من البنوك القائمة في الكويت، وتوصلت إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر إعادة الخصم وبين إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المحلية في الكويت إلى مختلف القطاعات الاقتصادي مجتمعة، وإلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر إعادة الخصم وبين إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المحلية هناك إلى قطاع التجارة. وإلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر إعادة الخصم وبين إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المحلية في الكويت إلى قطاع الصناعة. وقد أوصت الدراسة إلى ضرورة العمل على دراسة الأسباب التي تؤدي إلى نجاح سياسات البنك المركزي في حث البنوك التجارية على الائتمان المصرفي بشكل أكبر وأوسع وبدرجة أعلى، وإلى ضرورة تحديد القطاعات التي تستهدفها السياسة النقدية، وذلك بسبب اختلاف تأثير القطاعات الاقتصادية بتتابع السياسة النقدية المتمثلة في سعر إعادة الخصم.

دراسة مناحي (2010) م والتي بحثت في أهمية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق وهدفت إلى تسليط الضوء على بعض الجوانب الأساسية المتعلقة بالسياسات النقدية باعتبارها إحدى السياسات الاقتصادية الكلية وأهميتها في تحقيق الاستقرار المصرفي في العراق ما بين (2003-2010)م ، وقد توصلت الدراسة إلى أن السياسة النقدية حققت قدراً من الاستقرار وتحسين أسعار الصرف وتحقيق استقرار نسبي في معدل نمو عرض النقود ، وقد حققت أدواتها خلال مدة الدراسة تزايد في الاحتياطات الاجنبية لدى الجهاز المصرفي .

دراسة شاهين(2006) والتي بحثت في دور أدوات التحليل المالي في ترشيد السياسات الائتمانية وتشكيلات محفظة الائتمان المصارف العاملة في فلسطين، حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الدور الذي تقوم به أدوات التحليل وبيان قدرتها في الكشف المبكر عن أهم المشكلات، وإلى معرفة كيفية إدارة المحفظة الائتمانية وتقييمها مالياً وفنياً، إضافة إلى الوقوف على الدور الذي تلعبه هذه الأدوات في ترشيد القدرات الائتمانية، وقد توصلت الدراسة إلى وجود دليل على ضرورة وضع وتطبيق سياسات ائتمانية وقائية، كما تبين أن التحليل المالي للعملية الائتمانية يمكن فهمها وتفسيرها على أرض الواقع من خلال استخدام متغيرات الدراسة المتمثلة في الوسائل والأدوات والأساليب الرقابية الفاعلة.

دراسة كلبونه(2008) فقد بحثت في دور الحاكمية المؤسسية في تحسين ممارسات المصارف الأردنية وفقاً لدليل الحاكمية الصادر عن البنك المركزي الأردني في عام 2007، وقد هدفت هذه الدراسة من بحثها إلى التعرف على الدور الذي تلعبه الحاكمية المؤسسية في مدى تحسين الممارسات التي تقوم بها البنوك التجارية في الأردن وذلك وفقاً للحاكمية الصادرة عن البنك في العام 2007، حيث قامت الدراسة بإدراج جميع البنوك العاملة في الأردن في حينها والتي كان عددها خمسة عشر بنكاً اثنان منها يعملان وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، وقد توصلت الدراسة

إلى أن ممارسة الحاكمة المؤسسية وفقاً لدليل الحاكمة الصادرة عن البنك المركزي للعام 2007 في البنوك التجارية الأردنية كان متوسطاً، ولكنه عمل على تحسين ممارسات هذه البنوك.

• الدراسات الأجنبية:

1 - دراسة Baum et al. (2006) بعنوان: The Role of Uncertainty in the

Transmission of Monetary Policy Effect on Bank Lending.

أجريت هذه الدراسة على البنوك التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد هدفت إلى إعادة التقييم لعملية الإقراض لدى البنوك التجارية هناك، وقد أخذت الدراسة السياسة النقدية المتبعة في الولايات المتحدة الأمريكية بعين الاعتبار، كما راعت عدم الاستقرار والتقلبات في السوق المالي وركزت في مراعاتها على تذبذب سعر الفائدة، كما استخدمت الدراسة بيانات ربع سنوية مابين عامي 1986-2000م واعتمدت على نموذج (Kashyap and Stein) الذي درس تأثير السياسة النقدية على أداء سلوك الإقراض في البنوك مع مراعات الاختلافات في درجة السيولة لديها، وقد تبين أنه عند استخدام سياسة انكماشية فإنه أدى إلى انخفاض في حجم الإقراض بالنسبة للبنوك الصغيرة ذات السيولة المنخفضة أكبر منه في البنوك الكبيرة ذات السيولة المرتفعة، كما أنه تم إضافة التقلبات والتذبذبات في سعر الفائدة على النموذج وتوصلوا إلى أن التقلب والاضطراب في معدلات الفائدة لها تأثير ذو دلالة إحصائية على وحدة الإقراض وعلى قوة ميزانية البنوك الإقراضية، وخلصوا إلى أن البنوك الصغيرة تميل نحو التوسع في حجم الإقراض في الوقت الذي يكون هناك تقلبات مرتفعة في السوق المالي، بينما تميل البنوك الكبيرة نحو الإقراض في الوقت الذي يكون هناك إدارة تستقطب القروض الأقل مخاطرة.

فقد هدفت هذه الدراسة إلى توضيح الدور والسياسة التي تتخذها البنوك المركزية في رقابتها على البنوك التجارية من جهة الأداء والسيولة، وقد استخدمت الدراسة نموذجين أولهما الطريقة التي تستخدمها البنوك المركزية بشكل مباشر في الرقابة على القطاع المصرفي وثانيهما قواعد الرقابة العامة، وقد استفادت الدراسة من البيانات التي يصدرها البنك الدولي واتفاقيات بازل الأولى والثانية خصوصاً فيما يتعلق بكفاية رأس المال الهادف إلى تخفيض المخاطر المتصلة.

وتوصلت الدراسة إلى أن استخدام سياسات صارمة وشديدة من قبل البنك المركزي تعمل على تمركز البنوك مالياً، وكذلك من ناحية السيولة، ولكنها إذا تساهلت فإنها تفقد مركزها المالي.

أجريت هذه الدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية بهدف البحث عن كيفية تأثير السياسة النقدية على مخرجات المصارف هناك، وقد توصل الباحث إلى أنه عندما يبدأ القطاع المصرفي في الولاية بمعدل منخفض من الأصول الرأسمالية فإن نمو ناتجه يكون أكثر حساسية للتغيرات في معدل الأموال الائتمانية والمؤشرات الأخرى للسياسة النقدية، وقد انفتحت هذه النتيجة مع وجود قناة رأس المال المصرفي وقناة للإقراض المصرفي التقليدي المتعارف عليه، وحاول الباحث التمييز بين هذين التفسيرين من خلال تضمينه لمتغير السيولة.

4 - دراسة (Ekpung et al. (2015) بعنوان: The Impact of Monetary Policy on the

Banking Sector in Nigeria

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر السياسة النقدية على أداء القطاع المصرفي في نيجيريا، وإلى التأكد من العوامل التي تؤثر على أداء هذا القطاع، وقد غطت الدراسة الفترة الزمنية الممتدة من عام 1970 م إلى عام 2006م، أي 36 سنة، واستخدمت نموذج OLS الاعتيادي في تقديرها لأثر السياسة النقدية على أداء القطاع المصرفي هناك، حيث توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مطلوبات الودائع المصرفية ومؤشرات مختارة من الأداء المصرفي متمثلة في سعر الصرف الحقيقي ومعدل الإيداع وسعر إعادة الخصم، وقد أظهرت النتائج أن السياسة النقدية لها تأثير كبير على الودائع لدى البنوك، وأوصت الدراسة على ضرورة أن تسعى الحكومة والسلطة النقدية في الدولة إلى خلق بيئة مواتية للقطاع المصرفي من خلال سياسة نقدية من شأنها ضمان وتعزيز نمو وتطور القطاع المصرفي النيجيري.

الفصل الرابع

منهجية الدراسة

واختبار الفرضيات والنتائج والتوصيات

منهجية الدراسة:

قام الباحث من خلال هذا الفصل التطرق إلى التعريف بالمنهج الأمثل الذي سيخدم الدراسة، بالإضافة إلى التعريف بالمتغيرات الاقتصادية التي يتم اختيارها وسبب اختيارها مع الإشارة إلى مصادرها، وتوضيح الاختبارات الإحصائية التي تخدم متطلبات الدراسة والتي تم إدراجها، وأخيراً تبيان النتائج المتحصل عليها والاستنتاجات لتستخلص في الأخير مجموعة من التوصيات.

مصادر جمع المعلومات:

وتم الرجوع في جمع البيانات إلى المصادر التالي:

- **المصادر الثانوية:** التي تتعلق بتغطية الإطار النظري للدراسة، والتي تم جمعها إلى الكتب والدوريات والمجلات العلمية المحكمة والرسائل الجامعية الدراسات السابقة بموضوع الدراسة.
- **المصادر الأولية:** والمتعلقة بالبيانات والتي تم الحصول عليها من نشرات البنك المركزي الأردني.

الاختبارات المستخدمة:

بسبب التطور في مجال الاقتصاد القياسي وتحليل السلاسل الزمنية، فقد اهتمت الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية باستقرار أو عدم استقرار تلك السلاسل، وخاصة بعدما نشر (Nelson & Plosser 1982) دراستهما التي أكدت فيها أن معظم السلاسل الزمنية المالية للولايات المتحدة الأمريكية تحتوي على جذر الوحدة (Unit Root) أي أن معظم السلاسل الزمنية غير مستقرة (Non-Stationary)، وبالتالي فإن تطبيق الأساليب القياسية التقليدية على بيانات غير مستقرة إحصائياً سيؤدي إلى إظهار نتائج غير دقيقة أو زائفة، لذلك ستقوم الدراسة الحالية بتطبيق اختبارات جذر الوحدة مثل اختبار ديكي فولر (Dickey-Fuller) وفليبس بيرون (Phillips Peron)، للتأكد فيما إذا كانت هذه البيانات للمتغيرات المدروسة مستقرة أم غير مستقرة.

وتسعى هذه الدراسة للحصول على علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المشمولة في الدراسة، لذلك تم تطبيق أحد اختبارات التكامل المشترك (Co-Integration Test) الذي سيظهر وجود علاقة طويلة الأجل أم لا، وعند التثبت من وجود جذر الوحدة (Unit Root) في السلاسل الزمنية فيمكن الكشف عن ما إذا كان لديها اتجاه (Trend) أم لا، والمتوفرة ضمن أشكال اختبار ديكي فولر المطور (Augmented Dickey-Fuller)، مع تحديد عدد سنوات الإبطاء لمعرفة هل يحتوي اتجاه أم لا، بحيث يتم إدخاله في حالات إجراء عمليات الانحدار المختلفة، لأن وجود اتجاه في البيانات للمتغيرات الداخلة في نموذج اقتصادي سيؤدي إلى ظهور أثر ذلك الاتجاه في معاملات المتغيرات الأخرى، وإذا كانت السلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوى نأخذ الفرق الأول ويعاد اختبار الاستقرار مرة أخرى، فإذا لم تكن مستقرة نأخذ الفرق الثاني وهكذا، إلى أن تصبح السلسلة الزمنية الواحدة تتصف بالاستقرار، وعادة لا يتحقق استقرار السلاسل الزمنية إلا

بفترات إبطاء أعلى من الدرجة الأولى، لذلك فإن اختبار ديكي فولر لفترة الإبطاء الأولى قد لا تكون مناسبة لإظهار استقرار السلاسل الزمنية، لذلك ستستخدم هذه الدراسة أحد أشكال الاختبار الذي يوفر فترة إبطاء أعلى مثل (Augmented Dickey-Fuller) و (Phillips & Perron).

اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test):

غالباً ما تتسم البيانات المالية بوجود تغيرات هيكلية تؤثر على درجة استقرار السلاسل الزمنية، لذا يعد تحديد درجة الاستقرار مهماً قبل اختبار العلاقات بين المتغيرات، حيث يتطلب ذلك عدم استقرار البيانات وتكاملها من نفس الدرجة (السحبياني، 2007)، فإذا كانت سلسلة الفروق الأولى من سلسلة المتغير العشوائي مستقرة، فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من المرتبة الأولى (Integrated of Order 1) أي $I(1)$.

أما إذا كانت السلسلة مستقرة بعد الحصول على الفروق الثانية (الفروق الأولى للفروق الأولى) فإن السلسلة الأولى تكون متكاملة من الرتبة الثانية أي $I(2)$ وهكذا، إذا كانت السلسلة الأصلية مستقرة يقال إنها متكاملة من الرتبة صفر، وهو بذلك لا يحمل جذر الوحدة، أي $I(0)$ ، بشكل عام فإن السلسلة (X_t) تكون متكاملة من الدرجة (d) إذا كانت ساكنة عند مستوى الفروق (d) ، لذا فإنها تحتوي على عدد (d) جذر وحدة (Seddighi et al., 2000).

وقد وضحت عدد من الدراسات منها دراسة (1982) Nelson and Polsser أن أغلب السلاسل الزمنية تحتوي جذر الوحدة، وكذلك بينت الدراسات التي قام بها Stock and Watson (1989) أن مستويات تلك السلاسل الزمنية غير مستقرة. وهذا معناه أن متوسط وتباين المتغير غير مستقلين عن الزمن بوجود جذور الوحدة في أي سلسلة زمنية، والتي من شأنه أن يؤدي إلى وجود

ارتباط زائف ومشاكل في التحليل والاستدلال القياسي (العبدلي، 2005). ويوجد هناك عدد من الاختبارات التي يمكن استخدامها للتأكد من وجود أو عدم وجود جذر الوحدة، أي لتحديد مدى استقرار السلسلة الزمنية منها طريقة (PP) Phillips and Perron (1988). واختبار ديكي فولر المطور (ADF) (Augmented Dickey-Fuller) وقد يختلف (PP) عن (ADF) بكونه لا يحتوي على قيم متباطئة للفروق والذي يأخذ في الاعتبار الارتباط في الفروق الأولى في سلسلة الزمنية باستخدام التصحيح غير العلمي (Nonparametric Correction) ويسمح بوجود متوسط لا يساوي صفر واتجاه خطي للزمن. ويستخدم لاختبار استقرار المتغيرات المستعملة عبر الزمن (Gujarati & Porter, 2009)، والاختبارات التقليدية، لاستقرار السلاسل الزمنية على غرار اختبار ديكي فولر وفيليبس بيرون تختبر فرضية وجود جذر الوحدة (وبالتالي عدم استقرار السلسلة الزمنية) كفرضية عدمية.

- قبل إجراء الانحدار لا بد من التأكد من الفروض التي يتطلبها نموذج الانحدار حتى نحصل على نتائج حقيقية وليس نتائج مزيفة، وهذه الفروض هي كما يلي:
- اختبار الاستقرارية
- اختبار الارتباط الذاتي
- اختبار تجانس التباين للأخطاء
- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء
- اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات
- اختبار الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة

اختبارات استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة:

ومن أجل اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة تم استخدام كل من اختبار ديكي فولر المطور وفيليبسون وذلك للتأكد من استقرارية السلاسل الزمنية حيث أن عدم استقرارية السلاسل الزمنية يؤدي إلى نتائج انحدار مزيفة غير حقيقية، وبالتالي تم إجراء الاختبارين لمتغيرات الدراسة عند المستوى وتبين من خلال النتائج في الجدول (1) إن جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى، حيث إن قيمة المعنوية لكلا الإختبارين أكبر من 5% ، وبالتالي يتم قبول فرضية العدم التي تنص على وجود جذر الوحدة (عدم استقرار السلسلة الزمنية) ، لذلك لابد من اخذ الفرق الأول لكافة المتغيرات ومن ثم إعادة الاختبار، وبعد اخذ الفرق الأول تبين من خلال الاختبارين (ديكي فولرالمطور وفيليبس بيرون) ومن خلال قيمة المعنوية والتي كانت اقل من 5% لكلا الاختبارين ، وبالتالي رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود جذر الوحدة إي أن السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة أصبحت مستقرة .

جدول رقم (1) اختبار فيليبس بيرون (PP) واختبار ديكي فولر المطور (ADF)

النتيجة	PP الاحتمالية	ADF الاحتمالية	المتغير
غير مستقرة	0.0056	0.1024	المستوى
مستقرة	0.0017	0.0432	الفرق الأول
غير مستقرة	0.2309	0.0316	المستوى
مستقرة	0.0495	0.0176	الفرق الأول
غير مستقرة	0.1296	0.0259	المستوى
مستقرة	0.0325	0.0491	الفرق الأول
غير مستقرة	0.3471	0.3471	المستوى
مستقرة	0.0000	0.0026	الفرق الأول

المصدر: من إعداد الباحث - مخرجات برمجية E-Views

- اختبار الارتباط الذاتي

تم استخدام اختبار Breusch-Godfrey للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء ويتضح من النتائج في جدول (2) ومن خلال قيمة الاحتمالية والتي كانت اكبر من 5% عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء حيث يتم قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء .

جدول (2) نتائج اختبار الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation		Probability
F-statistic	0.1312	0.8787
Obs-R-square	0.3966	0.8201

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews.

- اختبار تجانس التباين للأخطاء

تم استخدام اختبار Breusch-Pagan-Godfrey ، حيث يتبين من النتائج في الجدول رقم (3) ومن خلال قيمة المعنوية والتي كانت اكبر من 5% إلى قبول الفرضية العدمية التي تنص على تجانس التباين للأخطاء .

جدول (3) نتائج اختبار تجانس التباين

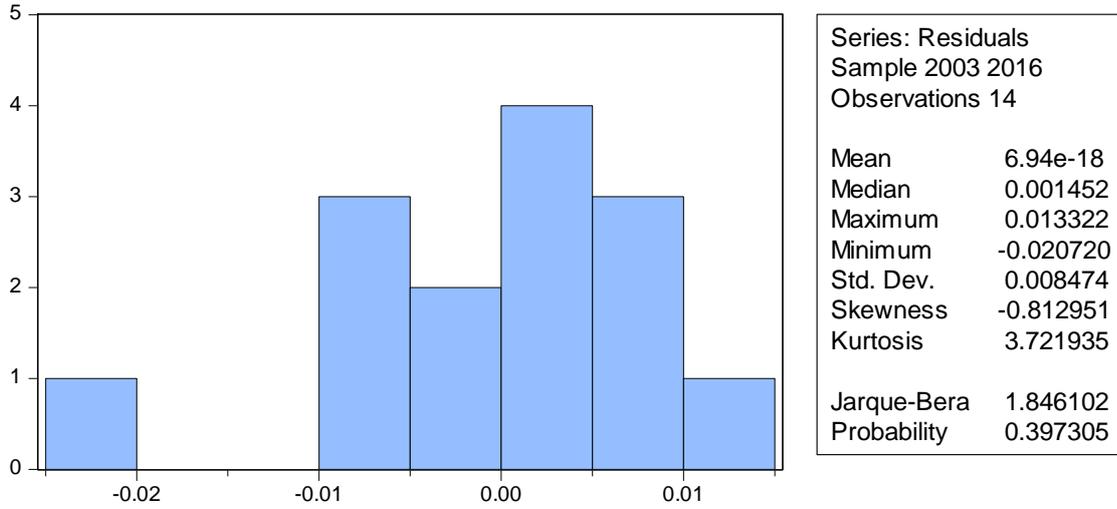
Heteroskedasticity Test Breusch-Pagan-Godfrey		probability
F-Statistic	0.8443	0.4559
Obs-R-square	1.8632	0.3939
Scaled explained	1.5655	0.4571

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews.

- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء

يتبين من نتائج جدول (4) ومن خلال قيمة Jarque-Bera لوقيمتها الاحتمالية (0.3973) والتي كانت اكبر من 5% إن الأخطاء تتوزع طبيعياً

جدول (4) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews.

- اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات

تم استخدام اختبار كل من كولموجوروف-سميرنوف Kolmogorov-Smirnov، وشابيرو Shapiro-Wilk، حيث يستخدم هذان الاختباران لمعرفة فيما إذا كانت البيانات التي تم الحصول عليها من عينة الدراسة موزعة توزيعاً طبيعياً أم لا. وقد بين اختبار كل من كولموجوروف-سميرنوف وشابيرو ان البيانات تتبع التوزيع الطبيعي حيث يتبين ذلك كما في الجدول (5) ومن خلال قيمة المعنوية التي كانت اكبر من 5% لكلا الاختبارين وبالتالي نقبل الفرضية العدمية التي تنص على أن توزيع البيانات يتبع التوزيع الطبيعي.

جدول (5) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

Tests of Normality				
	Kolmogorov-Smirnov(a)		Shapiro-Wilk	
	Statistic	Sig.	Statistic	Sig.
CEQ	0.09	0.300(*)	0.64	0.32
DR	0.13	0.22	0.59	0.41
OPS	0.09	0.24(*)	0.78	0.35
RR	0.10	0.21	0.82	0.32

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews.

الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة:

قبل إجراء الانحدار لا بد من التأكد من عدم وجود ارتباط عالي بين المتغيرات المستقلة جدول (6) يبين نتائج الارتباط بين المتغيرات المستقلة ويلاحظ من الجدول وجود ارتباط عالي بين متغير عمليات السوق المفتوح وسعر إعادة الخصم وبالتالي لا بد من حذف احد المتغيرين وتم حذف متغير عمليات السوق المفتوح.

جدول (6) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

RR	OPS	DR	
0.46	0.87	1	DR
0.48	1		OPS
1			RR

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews.

وبعد إجراء الاختبارات القبلية التي يتطلبها الانحدار أصبحت البيانات جاهزة للتحليل، وبالتالي أصبح بالإمكان قياس دور أدوات السياسة النقدية الكمية في سلامة القطاع المصرفي الأردني

نموذج الدراسة :

تم اعتماد النموذج القياسي التالي :

$$CEQ = \alpha + \beta_1 OPS + \beta_2 RR + \beta_3 DR + U_t$$

حيث ان :

CEQ: كفاية رأس المال للبنوك التجارية في الأردن.

OPS: عمليات السوق المفتوحة، ممثلاً بأذونات الخزينة.

RR: نسبة الاحتياطي القانوني.

DR: سعر إعادة الخصم.

U_t : حد الخطأ.

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(a \geq 0.05)$ لأدوات

السياسة النقدية الكمية على سلامة القطاع المصرفي الأردني .

الفرضيات الفرعية :

4- H_{01} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(a \geq 0.05)$ لسعر إعادة الخصم

على سلامة القطاع المصرفي الأردني

5- H_{02} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(a \geq 0.05)$ لنسبة الاحتياطي

الإلزامي على سلامة القطاع المصرفي الأردني .

الجدول (7) يبين نتائج الانحدار، ومن خلال الجدول نلاحظ وجود تأثير معنوي لسعر إعادة الخصم على سلامة القطاع المصرفي الأردني حيث بلغ قيمة معامل التأثير 0.859 ، أي أنه مع ثبات العوامل الأخرى فإن 1% من التغير في سعر إعادة الخصم يؤدي إلى 0.859 % من التغير في سلامة القطاع المصرفي الأردني، وبالتالي يتم رفض فرضية الفرعية الأولى التي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ لسعر إعادة الخصم على سلامة القطاع المصرفي الأردني، وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ لسعر إعادة الخصم على سلامة القطاع المصرفي الأردني.

وجود تأثير سلبي ومعنوي لنسبة الاحتياطي الإجمالي على سلامة القطاع المصرفي الأردني حيث بلغ قيمة معامل التأثير -1.23 ، أي أنه مع ثبات العوامل الأخرى فإن 1% من التغير في نسبة الاحتياطي الإجمالي يؤدي إلى -1.23 % من التغير في سلامة القطاع المصرفي الأردني، وبالتالي يتم رفض فرضية الفرعية الثانية التي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ لنسبة الاحتياطي الإجمالي على سلامة القطاع المصرفي

الأردني، وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لنسبة الاحتياطي الإجباري على سلامة القطاع المصرفي الأردني.

كما يتبين من خلال قيمة معامل التحديد المعدل إن 63% من التغيرات في سلامة القطاع المصرفي الأردني تعود إلى كل من سعر إعادة الخصم ونسبة الاحتياطي الإجباري، وبالتالي يتم رفض الفرضية الرئيسية التي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a \geq 0.05$) لأدوات السياسة النقدية الكمية على سلامة القطاع المصرفي الأردني، وقبول الفرضية البديلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a \geq 0.05$) لأدوات السياسة النقدية الكمية على سلامة القطاع المصرفي الأردني.

كما يتبين من خلال قيمة F (9.42) ومعنويتها إن النموذج صالح لقياس العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

جدول (7) نتائج الانحدار المتعدد

Dependent Variable: CEQ				
Method: Least Squares				
Date: 11/24/18 Time: 12:43				
Sample: 2003 2016				
Included observations: 14				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	7.948630	0.030100	0.239253	C
0.0182	-2.770730	0.444014	-1.230241	RR
0.0014	4.247979	0.202400	0.859792	DR
9.421684	F-statistic		0.631409	R-squared
0.004130	Prob(F-statistic)		0.564392	Adjusted R-squared

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews.

النتائج:

وتبين من خلال النتائج ما يلي:

- إن جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى، حيث ان قيمة المعنوية لكلا الاختبارين اكبر من 5% ، وبالتالي يتم قبول فرضية العدم التي تنص على وجود جذر الوحدة (عدم استقرار السلسلة الزمنية) ، وبالتالي لابد من اخذ الفرق الأول لكافة المتغيرات ومن ثم إعادة الاختبار، وبعد اخذ الفرق الأول تبين من خلال الاختبارين (ديكي فولر وفيليبس بيرون) ومن خلال قيمة المعنوية والتي كانت اقل من 5% لكلا الاختبارين ، وبالتالي السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة أصبحت مستقرة.

- وجود تأثير معنوي لسعر إعادة الخصم على سلامة القطاع المصرفي الأردني حيث بلغ قيمة معامل التأثير 0.859، أي أنه مع ثبات العوامل الأخرى فإن 1% من التغير في سعر إعادة الخصم يؤدي إلى 0.859 % من التغير في سلامة القطاع المصرفي الأردني، وبالتالي يتم رفض فرضية الفرعية الأولى التي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لسعر إعادة الخصم على سلامة القطاع المصرفي الأردني، وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لسعر إعادة الخصم على سلامة القطاع المصرفي الأردني.

- وجود تأثير سلبي ومعنوي لنسبة الاحتياطي الإجباري على سلامة القطاع المصرفي الأردني حيث بلغ قيمة معامل التأثير -1.23 ، أي أنه مع ثبات العوامل الأخرى فإن 1% من التغير في نسبة الاحتياطي الإجباري يؤدي إلى -1.23 % من التغير في سلامة القطاع المصرفي الأردني، وبالتالي يتم رفض فرضية الفرعية الثانية التي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة

إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لنسبة الاحتياطي الإجباري على سلامة القطاع المصرفي الأردني، وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لنسبة الاحتياطي الإجباري على سلامة القطاع المصرفي الأردني.

- كما يتبين من خلال قيمة معامل التحديد المعدل إن 63% من التغيرات في سلامة القطاع المصرفي الأردني تعود إلى كل من سعر إعادة الخصم ونسبة الاحتياطي الإجباري ، وبالتالي يتم رفض الفرضية الرئيسية التي تنص على انه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a \geq 0.05$) لأدوات السياسة النقدية الكمية على سلامة القطاع المصرفي الأردني، وقبول الفرضية البديلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a \geq 0.05$) لأدوات السياسة النقدية الكمية على سلامة القطاع المصرفي الأردني.

بناءً على ما سبق من نتائج توصي الدراسة بما يأتي:

التوصيات:

- يوصي الباحث بالاعتماد على سعر الخصم المحدد من قبل البنك المركزي بسعره المنخفض مقارنة بمصادر التمويل الأخرى لتلبية رغبات العملاء والتوسع في عمليات منح القروض.

- يوصي الباحث في ما يتعلق بنسبة الاحتياطي الإلزامي المفروضة من قبل البنك المركزي على الودائع لدى البنوك أن تعفى الأرصدة الموجهة لاقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي زيادة الأرصدة الموجهة لاقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة تخفض من نسبة الاحتياطي الإلزامي بما يعود إيجاباً على أداء البنوك.

قائمة المراجع

أولاً- المراجع العربية:

بندر، رجاء عزيز (2012)، استهداف التضخم (دراسة لتجارب البلدان النامية في السياسة النقدية،

بحث صادر عن البنك المركزي العراقي، قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية.

البنك المركزي الأردني، الاحصاءات العامة ، جمعية البنوك الأردنية
بني هاني، حسين (2003)، اقتصاديات النقود والبنوك، الأسس والمبادئ، اربد، الأردن: دار
الكندي.

الحلاق، محمد العجلوني (2010م)، النقود والبنوك والمصارف المركزية، الأردن : دار اليازوري
العلمية للنشر والتوزيع.

الشمري، ناظم (1999م)، النقود والمصارف والنظرية النقدية ، عمان : دار زهران للنشر والتوزيع.
حطاب، كمال توفيق (2002)، علاقة البنوك الإسلامية بالبنك المركزي (المشكلات والعقبات
ومكيفية التغلب عليها)، كتاب الوقائع، جامعة الشارقة.

حماد، طارق عبد العال (2005)، حوكمة الشركات المفاهيم والمبادئ والتجارب وتطبيقات
الحوكمة في المصارف، مصر: الدار الجامعية.

الدليمي، عوض فاضل (2009)، عجز الموازنة المالية وظاهرة التضخم مع اشارة إلى تجربة
الاقتصاديات الصناعية والنامية. مجلة الحقوقي، (7)، 23.

السامرائي، يسرى مهدي (1999)، الصيرفة المركزية والسياسة النقدية، طرابلس: أكاديمية
الدراسات العليا للبحوث الاقتصادية.

شامية، احمد زهير(1993)، النقود والمصارف، عمان: دار زهران للتوزيع والنشر، 1993.
شاهين، علي عبدالله (2006)، دور أدوات التحليل المالي في ترشيد السياسات الائتمانية
وتشكيلات محفظة الائتمان المصارف، دراسة ميدانية على البنوك العاملة في فلسطين.

الشمري، ناظم محمد (2007)، النقود والمصارف والنظرية النقدية، جامعة العلوم التطبيقية، عمان
الأردن.

شهاب، مجدي محمود (2003)، اقتصاديات النقود والمال، النظرية والمؤسسات النقدية، الدار
الجامعية الجديدة للنشر.

الصادق، سعيدات (2006)، دور البنوك التجارية في التنمية الاقتصادية، حالة البنك الوطني الجزائري، وكالة الوادي.

الصباح، نواف جابر (2013)، أثر أدوات النقد التي يستخدمها البنك المركزي الكويتي في إرساء السياسة النقدية لتشجيع البنوك على دعم الاستثمار، كلية العلوم المالية والإدارية، جامعة الشرق الأوسط.

افتخار محمد مناحي (2010)، أهمية السياسة النقدية في الاستقرار الاقتصادي في العراق، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة العراق

عقيل، جاسم عبدالله (1999)، النقود والمصارف، دار مجدلوي للنشر.

علي، عبد المؤمن (2004)، الرقابة الخارجية الشاملة كأداة لمتابعة وتقويم الأداء. مجلة المصارف العربية، اتحاد المصارف العربية، نيسان.

عوض الله، زينب، أسامة، محمد الفوالي (2003)، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.

فهد، نصر حمود (2009)، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، (ط1)، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

قريصة، صبحي (2004)، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، بيروت: دار النهضة العربية.

قويدر، مي علي (2008)، أثر السياسة النقدية على حجم الائتمان المصرفي لدى البنوك التجارية الكبيرة والصغيرة في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

كلبونة، احمد يوسف (2008)، دور الحاكمية المؤسسية في تحسين ممارسات المصارف الأردنية وفقا لدليل الحاكمية الصادر عن البنك المركزي الأردني في عام 2007، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن.

ناصر، وهيب (2009)، دور حوكمة البنوك في استقرار السوق المالي، رسالة ماجستير، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر.

نعمة الله، احمد رمضان (2001)، اقتصاديات النقود والبنوك، بيروت: الدار الجامعية.

هندي، عدنان (2006)، العلاقة بين الرقابة والتدقيق الداخلي والخارجي، اتحاد المصارف العربية، بيروت.

ثانياً - المراجع الأجنبية:

- Alexander, William E. (1998). Correlations Between Real Rates & output In Dynamic international economy Activity). **IMF, work paper**, Dec.
- Baum, C., Caglayan, M. and Ozkan, N. (2006). **The Role of Uncertainty in the Transmission of Monetary Policy Effects on Bank Lending**, New York: Prentice Hall.
- Dadush&Brahemat, Uri & Milan (1995). Expected reversal of capital flows, international Monetary Fund (IMF). **Journal of Finance and Development**, 32(4), Washington.
- Ekpong, Greg Edame et al. (2015). The impact of monetary policy on the banking sector in Nigeria, **International Journal of Economics, Commerce and Management**, United Kingdom, III(5), May.
- Gujarati, D. and Porter, D. (2009). **Basic Econometrics**, 5th ed., International Edition, McGraw Hill.
- Heuvel, Skander J. (011). Banking Conditions and the Effects of Monetary Policy: Evidence from U.S. States. **Journal of International Money and Finance**, (28).
- Jokipii& Monnin, Terhi& Pierre (2013). The impact of banking sector stability on the real economy. **Journal of International Money and Finance**, (32).
- Ketkar&Ratha, Suhas&Dilip (009). **Innovative Financing for development**, 1st Edition.
- Mondaca, B. G. (2009). Monitoring Liquidity Provisions, And Financial Crises. **Working Paper 14656.NY**.
- Nelson and Plosser (1982), Trend and random walks in macroeconomic time series. **Journal of Monetary Economics**, 10, 139-162.
- Phillips and Peron (1988). Testing for unit root in time series regression, **Biometeriku**, 75, 335-346.
- Seddighi and Lawler,(2000). **Econometrics: Practical approach**, London; Routledge.
- Stock and Watson,(1989). **New indexes of coincident and leading economic indicators**, pp.351-409. MIT press national Bureau of economic research.